فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية

The Expectation Gap between Auditors and Credit Officers in Jordanian Commercial Banks

إعداد

حسن "محمد أنور" محمود منصور

إشراف

الأستاذ الدكتور تركي راجي الحمود

حقل التخصص – المحاسبة

28 صفر 1430 هـ

2009/2/24 م

فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية

The Expectation Gap between Auditors and Credit Officers in Jordanian Commercial Banks

إعداد

حسن "محمد أنور" محمود منصور

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، إربد، الأردن .

وافق عليها

أ.د تركي راجي الحمود .... رئيساً

أ.د خالد أمين عبدالله .... عضواً

أ.د منذر طلال المومني .... عضواً

د. محمود حسن قاقيش .... عضواً

28 صفر 1430 هـ

تاريخ تقديم الرسالة 2009/2/24 م

الإهداء

إلى من علمني أن الحياة كفاح ، وأن العلم سلاح ، إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله

إلى من ألتمس رضا الله من رضاها ، إلى والدتي الحنونة أطال الله في عمرها

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء

إلى أساتذتي الأفاضل ، إلى أصدقائي المخلصين

إليهم جميعا أهدي هذا العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

آية ٣٢، سورة البقرة

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين محمد ﷺ وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور تركي راجي الحمود ، الذي اشرف على هذه الرسالة، ولم يأل جهداً في تقديم النصح والإرشاد والمتابعة ، فله مني كل الشكر وخالص الوفاء والتقدير، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور خالد أمين عبدالله من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية والأستاذ الدكتور منذر المومني والدكتور محمود قاقيش على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة ، فلهم مني كل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتورة أسماء عساف، على ما أبدته من ملاحظات أثناء تحكيم الاستبانه ، فلها مني كل الشكر.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من الدكتور نبيل النجار على ما قدمه من توجيه بخصوص التحليل الإحصائي، وشقيقي علي لمساعدتي في طباعة وتنسيق الرسالة، فلهما مني الشكر والعرفان.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني بتوزيع الإستبانه وجمعها وتقديم الملاحظات والتوجيهات من أصدقاء وزملاء، متمنياً لهم دوام التقدم والنجاح.

إليهم جميعاً بالغ الاحترام والتقدير

المحتوى

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

الفصل الخامس: تحليل البيانات والنتائج

الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

منصور، حسن "محمد أنور". فجوة التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك.2009 (المشرف: أ.د. تركي راجي الحمود).

هدفت الدراسة إلى التعرف على فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية ، فيما يتعلق بمسؤولية المدقق حول صحة الأرقام المحاسبية ، واستقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها ، وتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ، واكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية ، ومستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية ، وأثر أتعاب وأجور التدقيق على نوعية التدقيق .

ولتحقيق هذه الأهداف ، تمت مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع فجوة التوقعات في التدقيق، وتم تصميم إستبانة وتوزيعها على 100 مدقق خارجي و60 مسئول ائتمان في البنوك التجارية الأردنية حيث تم استعادة 74 و 52 استبانه على التوالي. وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري وباستخدام اختبار T للمقارنات الثنائية بين عينتين مستقلتين ، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق باستقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقّق عليها.
- وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بمسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .
- وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بأثر أتعاب وأجور المدققين على نوعية التدقيق .

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات بهدف تضييق فجوة التوقعات ، ومن أهمها إعادة النظر في بعض التشريعات التي تسمح للمدققين بتقديم الاستشارات والخبرة المهنية في المجالات المحاسبية والمالية والضريبة إلى جانب أعمال التدقيق لنفس المنشأة المدقّق عليها، إضافة إلى قيام جمعية مدققي الحسابات بوضع حد أدنى لأتعاب وأجور مدققي الحسابات .

الكلمات المفتاحية : التدقيق ، فجوة التوقعات ، صحة الأرقام المحاسبية ، الغش والخطأ ، الاستمرارية ، الإفصاح ، أتعاب وأجور المدقق

Abstract

Mansur, Hasan M.A. The Expectation Gap between Auditors and Credit Officers in Jordanian Commercial Banks. Master of Accounting Thesis, Department of Accounting, Yarmouk University, 2009(Supervisor: Prof. Turki Raji Al-Hmoud).

This study aimed at detecting the existence of the expectation gap between auditors and credit officers in Jordanian commercial banks, with regard to the auditor's responsibility towards integrity of accounting numbers, independency and neutrality towards the entity in question, the viability of the entity, responsibility to detect fraud in financial statements, responsibility about disclosure in the financial statements, and the effect of auditing fees and remuneration on the quality of auditing .

To achieve the above mentioned objectives, the researcher made a thorough literature review related to the expectation gap. A questionnaire was designed and distributed to 100 external auditors and 60 credit officers in Jordanian commercial banks; 74 and 52 questionnaires were returned respectively. Means, standard deviations and two independent T-test samples were used in analyzing data.

It was concluded that there is an expectation gap between auditors and credit officers regarding the following aspects:

- Auditor's independence towards the entity subject to auditing.

- Auditor's responsibility to evaluate the entity's viability.
- The effect of auditing fees and remuneration on auditing quality.

To bridge the expectation gap, the study made several recommendations, most importantly is the necessity to review the legislations which authorize consultancy and professional services in accounting, finance and taxation fields besides auditing to the same entity. Moreover, the study recommended that minimum auditing fees should be defined by the Jordanian Association of Certified Public Accountants.

Key words: Auditing, Expectation Gap, Integrity of Accounting Numbers, Fraud, Viability, Disclosure, Auditing Fees & Remuneration

الفصل الأول

المقدمة

1-1 تمهيد

بعد ازدياد مسؤولية المدققين في السنوات الأخيرة ، على أثر ازدياد القضايا القانونية المقامة ضد المدققين، شهد الكثير من مكاتب وشركات التدقيق ، انتقادات لاذعة وذلك بسبب فشل بعض الشركات وانهيارها لاحقاً مثل انرون Enron للطاقة وشركة WorldCom ثاني أكبر شركة اتصالات في أمريكا(Handle & Li,2005)، وكذلك انهيار شركة Parmalat للأغذية في ايطاليا (Benedetto & De Castri,2005) مما أدى إلى حدوث فجوة في التوقعات بين الجمهور (مستخدمي القوائم المالية) ومدققي الحسابات.

إن الانهيار المفاجئ لعملاق الطاقة الأمريكية Enron وتواطؤ شركة آرثر أندرسون لتدقيق الحسابات والتي تعتبر من أكبر شركات تدقيق الحسابات في العالم مع مسئولي شركة انرون للطاقة، أدى إلى إدانة شركة آرثر أندرسون وتوجيه أصابع الاتهام إليها في انهيار مجموعة انرون للطاقة ، حيث قام مدققو الحسابات من شركة آرثر أندرسون بإتلاف أطنان من الوثائق تتعلق بشركة انرون للطاقة ، وقد بين التحقيق في انهيار انرون أن مسئولية آرثر أندرسون تكمن في جانبين ،الأول أنها ساهمت في إخفاء خسائر انرون عن طريق إنشاء شركات وهمية على الورق ، والإدعاء أن انرون تساهم فيها وتحقق منها أرباحا وهمية،والثاني أنها أخفت عن المحققين حقيقة معاملاتها أو معاملات انرون، وعلى اثر ذلك اختفى اسم شركة آرثر أندرسون من السوق (Handley & Li,2005).

لم تتوقف الفضائح المالية عند Enron للطاقة وWorldCom للاتصالات ، بل جاءت آخر الفضائح ، عندما حصلت الأزمة العالمية الجديدة عام 2008 ، وفي عز الركود الاقتصادي العالمي ، ظهر أن برنارد مادوف الرئيس السابق لبورصة ناسداك الالكترونية ، قد احتال بمبلغ 50 بليون دولار ، وهو ما يعتبر الاحتيال الأكبر في التاريخ من صناديق استثمارية تضم استثمارات كبار البنوك العالمية وأكثرها ثراء وابرز المستثمرين العالميين ، حيث تبين أن مادوف يملك شركة أخرى تعمل بمنتهى السرية في مكان منفصل من مبنى الشركة الأصلية وقد قال مادوف عند تسليمه نفسه للسلطات انه أسس شركة موازية غير شرعية وأنه خسر كل شيء، وقد أدت فضيحة مادوف Madoff Scandal إلى تكبد أكبر المؤسسات العالمية خسائر بسبب هذا الاحتيال وخصوصا بنك Hong-Kong Shanghai Banking Corporation (HSBC)البريطاني حيث خسر أكثر من 1.5 بليون دولار ، وبنك Royal Bank of Scotland (RBS) خسر 400 مليون جنيه استرليني (ar.wikipedia,2009) ، حيث أن حدوث مثل هذه الفضائح المالية ، يثير التساؤل عن دور مدققي الحسابات في حماية المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية بشكل عام ، وذلك للفشل في إعطائهم إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات .

من هنا أتى موضوع هذه الدراسة التي تتحدث عن فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ، وذلك باعتبار مسئولي الائتمان احد الأطراف المهمة التي تستخدم البيانات المالية المدققة، لمساعدتهم باتخاذ القرار بمنح الائتمان.

وقد عرف (McEnroe & Martens,2001) فجوة التوقعات ، أنها الاختلاف في التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومدققي الحسابات ، حول واجبات ومسئوليات المدققين التي تتطلب منهم القيام بها.

1-2 مشكلة الدراسة

تتجسد مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1) هل توجد فجوة توقعات بين مدقق الحسابات و مسئولي الائتمان العـاملين فـي البنـوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بـ :

أ- مسؤولية المدقق نحو صحة الأرقام المحاسبية ؟

ب- حياد واستقلالية المدقق ؟

ج- مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ؟

د- مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية ؟

هـ- مستوى الإفصاح في البيانات المالية ؟

2) هل لأجور وأتعاب التدقيق أثر على فجوة التوقعات ؟

1-3 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بما يلي :

1) معرفة مدى تأثر تنظيم وممارسة مهنة التدقيق في الأردن بالتحديات المعاصرة.

2) معرفة توقعات مسئولي الائتمان في البنوك التجارية باعتبارهم أحد الأطراف المستخدمة للبيانات المالية المدققة من ناحية ملائمتها للقرارات التي سيتخذونها (منح الائتمان).

3) أهمية هذه الدراسة للعديد من الأطراف مثل:

- المستثمرين: وذلك باتخاذهم القرار بالاستثمار من عدمه.
- المدققين : حيث يؤمل من هذه الدراسة التعرف على فجوة التوقعات إن وجدت ، وتعتبر الخطوة الأولى لسد هذه الفجوة من قبل الجهات المعنية.

- هيئة الأوراق المالية ووزارة التجارة والصناعة حيث تساعد هذه الدراسة في مراجعة التشريعات وتطويرها ، بحيث تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تساعد في سد الفجوة.

1-4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

1) التحقق من وجود فجوة للتوقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية كأحد الأطراف المستخدمة للبيانات المالية المدققة وذلك فيما يتعلق بـ :

أ- مسؤولية المدقق نحو صحة الأرقام المحاسبية.

ب- مدى استقلالية وحياد المدقق.

ج- مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

د- مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية .

هـ- مسؤولية المدقق حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في البيانات المالية .

2) تحديد اثر أتعاب وأجور التدقيق على فجوة التوقعات.

1-5 التعريفات الإجرائية للمتغيرات

أولا: المتغيرات المستقلة

1. واجبات المدقق ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

وفقا **لمعيار التدقيق الدولي رقم (200)** ، "فإن على المدقق الذي يقوم بإجراء عملية التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية، الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية مأخوذة

ككل خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء بسبب الخطأ او الاحتيال" (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008).

يجب أن يهتم المدققون بصدق وعدالة عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمراكز المالية. لما في ذلك فائدة للمجتمع في المدى الطويل. فالتدقيق يتم عادة لتوفير تأكيد معقول نسبيا بأن القوائم المالية تم عرضها بطريقة سليمة (محمد وزملاؤه، 2006) .

2. استقلالية المدقق وحياده

وفقاً **لقواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين للاتحاد الدولي للمحاسبين،** "تقتضي استقلالية المدقق أمران مهمان ، أولهما استقلالية الفكر ، ويعنى بها الحالة الذهنية التي تسمح بإبداء رأي دون الخضوع لأي من التأثيرات التي تضعف الحكم المهني ، بشكل يتيح للفرد التصرف بنزاهة وممارسة الموضوعية والتشكيك المهني ، وثانيهما استقلالية المظهر ، ويعنى بها تجنب الحقائق والظروف الهامة جداً بحيث يستنتج طرف ثالث عاقل ومطلع ، يتمتع بمعرفة كافة المعلومات ذات الصلة ، بشكل معقول بأنه تم الإضعاف من استقلالية المدقق" (الإتحاد الدولي للمحاسبين،2008).

يعنى استقلال وحياد مدقق الحسابات، أن يكون مستقلا عند إبداء رأيه في القوائم المالية للمنشأة محل الفحص، فلا يكون للمدقق مصلحة مادية في الشركة ، أو أن يكون مستثمراً أو شريكا أو حصل على قرض أو له علاقة تجارية وثيقة أو احتمالية التوظيف لدى الشركة (مطارنه، 2006) .

3. مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية

وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (570) ، "فإن مسؤولية المدقق هي النظر في مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض استمرارية المنشأة في إعداد البيانات المالية ، والنظر ما إذا كانت هناك شكوك مادية تحتاج للإفصاح عنها حول قدرة المنشاة على الاستمرار وعلى المدقق النظر في مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية حتى ولو كان إطار تقديم البيانات المالية المستخدم في إعداد البيانات المالية لا يتضمن متطلباً صريحاً لان تقوم الإدارة بإجراء تقييم محدد لقدرة المنشأة على الاستمرار .

وعلى المدقق أن يأخذ في الاعتبار نفس الفترة التي استخدمتها الإدارة لإجراء التقييم بموجب إطار تقديم التقارير المالية وإذا كان تقييم الإدارة لقدرة المنشاة على الاستمرار تغطي أقل من اثنتي عشر شهرا من تاريخ الميزانية العمومية فانه يجب على المدقق أن يطلب من الإدارة تمديد فترة تقييمها إلى اثنتي عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية.

كما لا يستطيع المدقق التنبؤ بالأحداث أو الظروف المستقبلية التي قد تسبب في أن تتوقف المنشاة عن الاستمرار، وتبعاً لذلك فان عدم وجود إشارة إلى الشك في الاستمرارية في تقرير المدقق لا يمكن النظر إليه كضمان لقدرة المنشاة على الاستمرار"(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2008).

4. مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية

وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم(200) ، "فان على المدقق الذي يقوم بإجراء عملية التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ، والتأكيد المعقول هو مفهوم

يتعلق بجمع أدلة التدقيق اللازمة لأن يستنتج المدقق أنه لا توجد أخطاء جوهرية في البيانات المالية مأخوذة ككل ، والتأكيد المعقول يتعلق بعملية التدقيق بكاملها".

ووفقاً **لمعيار التدقيق الدولي رقم (240)** "فإن المدقق لا يستطيع الحصول على تأكيد مطلق بأنه سيتم اكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وذلك بسبب عوامل، مثل استخدام الحكم الشخصي، واستخدام الفحص، والتحديدات الذاتية للرقابة الداخلية.

وعند الحصول على تأكيد معقول على المدقق اتخاذ موقف التشكك المهني أثناء عملية التدقيق واعتبار احتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة وإدراك حقيقة أن إجراءات التدقيق الفعالة لاكتشاف الخطأ قد لا تكون مناسبة في سياق مخاطرة محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال"(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008).

5. الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية

وفقا **لإطار تقديم التقارير المالية،** "فإن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض البيانات المالية والذي يشمل العرض والإفصاح على نحو عادل وكامل ، وعلى المدقق أن يقدر ما إذا كان العرض والإفصاح مطابقين لإطار تقديم التقارير المالية وملائمين لضمان أن المنشأة ممتثلة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح الحالية لإطار تقديم التقارير المالية الذي يتم بموجبه تقديم البيانات المالية.

كما على المدقق التأكد من أن المعلومات المعروضة في البيانات المالية مصنفة وملخصة بأسلوب معقول ، أي أنها ليست مفصلة أو موجزة بأكثر مما يجب" .(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2008).

6. أتعاب وأجور مدقق الحسابات

وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين السارية المفعول في 2006 "فـان حصول إحدى الشركات على عملية تأكيد مقابل مستوى رسوم أدنى بكثير من ذلك المفروض من قبل الشركة السابقة ، أو ذلك الذي تحدده شركات أخرى ، لن يتم تقليص تهديد المصلحة الشخصية إلى حد مقبول ما لم تكن الشركة قادرة على إظهار أنها قد حددت الوقت الملائم والطاقم المؤهل لأداء المهمة ، وما لم يتم الالتزام بكافة معايير التأكيد المطبقة والإرشادات وإجراءات الرقابة على الجودة" (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2008).

ثانيا: المتغير التابع (فجوة التوقعات)

عرف (McEnroe & Martens,2001) فجوة التوقعات ، أنها الاختلاف في التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومدققي الحسابات، حول واجبات ومسئوليات المدققين التي تتطلب منهم القيام بها.

وعرفت (Porter,1993) فجوة التوقعات في التدقيق بأنها الفرق بين توقعات مستخدمي التقارير المالية وبين الأداء الفعلي لمدققي الحسابات، وهذا التعريف يشير إلى المفهوم العام لفجوة التوقعات في مهنة التدقيق.

1-6 خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول، حيث تناول الفصل الأول، تمهيداً للدراسة ومشكلتها وأهميتها وأهدافها والتعريفات الإجرائية للمتغيرات ، أما الفصل الثاني فقد تناول الإطار النظري للدراسة، وخصص الفصل الثالث لمراجعة الدراسات السابقة والفرضيات وخصص الفصل الرابع لمنهجية الدراسة وخصائص عينة المدققين ومسئولي الائتمان، والأساليب الإحصائية المستخدمة، واختبار صدق الأداء وثباتها، أما الفصل الخامس فتناول تحليل البيانات والنتائج ، بينما خصص الفصل السادس للاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 تمهيد

واجهت مهنة التدقيق أزمة المسؤولية والمصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، بالشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين المحتملين والمساهمين والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك عن سبب عدم إعطاء مدققي الحسابات إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات.

مثال ذلك ما حدث من انهيارات مالية للعديد من الشركات الأمريكية والعالمية خلال الأعوام الممتدة من 2000 إلى 2004 ، مثل شركة انرون للطاقة ، فبعد أن ارتفعت قيمة السهم لهذه الشركة العملاقة إلى ما يزيد عن 311% من قيمته الاسمية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى 1998 ، ثم ارتفعت قيمة السهم مرة أخرى من عام 1999 إلى عام 2000 وبنسبة 143% ، لكنه ما لبث أن هبط وبشكل حاد ومثير إلى إن اقتربت قيمة السهم من الصفر في نهاية عام 2001، ثم أشهرت شركة انرون إفلاسها. وبعد إجراء التحقيقات ، وجهت أصابع الاتهام وبشكل رئيس إلى شركة آرثر أندرسون لتدقيق الحسابات، وذلك من خلال تواطؤ شركة آرثر أندرسون مع مسئولي شركة انرون للطاقة ، بإتلاف الوثائق المتعلقة بانرون ، وإخفاء خسائر انرون وادعاء أنها تحقق أرباح ، كما أن شركة آرثر أندرسون كان من مصلحتها أن تحافظ على انرون كعميل لديها ، لأنها تقاضت منها ما يقارب 27 مليون دولار كأتعاب استشارات ، إضافة إلى أتعاب التدقيق التي تقاضتها والتي قدرت

بـمبلغ 25 مليون دولار أمريكي (Healy & Palepu,2003). وعلى إثر هذه الفـضيحة ، اختفى اسم آرثر أندرسون من السوق العالمية .

إن الأمر لم ينته عند انهيار انرون للطاقة ، لكن تبعه فضائح مالية ومحاسبية لـشركات عملاقة في الولايات المتحدة الامريكية مثل شركة Worldcom للإتصالات والتي كانت تدقق على حساباتها شركة ارثر اندرسون والتي لعبت دورا خطيراً فـي هـذه الفـضيحة الماليـة (Handley & Li,2005) ، وانهيار شركة Parmalat الإيطالية إحدى اكبر الشركات فـي العالم لإنتاج الحليب والأغذية (Benedetto & De Castri,2005) ، وصولاً إلى الأزمـة العالمية الحديثة وإشهار إفلاس بنك Lehman Brothers من أجل حمايته مـن الـدائنين ، والذي يعد رابع اكبر مصارف الاستثمار في الولايات المتحدة (en.wikipedia,2008)، ثم فضيحة مادوف Madoff Scandal ، حيث أظهرت التحقيقات أن الرئيس السابق لناسـداك Bernard Madoff احتال بمبلغ 50 بليون دولار مما أدى إلى تكبد كبرى المؤسسات المالية العالمية خسائر بسبب هذا الاحتيال (ar.wikipedia,2009)، وهذا ما يثير التساؤل عن دور المدققين ومسؤولياتهم في حماية المستثمرين والدائنين ، وذلك بعدم إعطائهم إشارات تحـذير تتعلق بالوضع المالي للشركات أو باستمرارية تلك الشركات.

يمكن القول أن تلك الانتقادات الواسعة، وما يتبعها من تحريك الدعاوى القـضائية ضـد مكاتب وشركات التدقيق، تعبر عن التباين الموجود بين اعتقـاد وإدراك مـستخدمي القـوائم المالية لواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات، وبين اعتقـاد وإدراك المـدقق نفـسه لتلـك المسؤوليات وهو ما أدى إلى ظهور ما اصطلح على تسميته بفجـوة التوقعـات (Sikka et al,1998) .

2-2 مفهوم فجوة التوقعات

توصلت لجنة كوهين التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الى وجود فجـــوة توقعات كبيرة في التدقيق ، وعرّفت اللجنة هذه الفجوة على أنها التباين بين مستخدمي تقريـــر مدقق الحسابات الذين يتوقعون من مدقق الحسابات أن يتغلغل داخل أنشطة وعمليات الشركة، وأن يقوم بإعداد تقرير عن مستوى أداء الإدارة، وان يكتـشف العمليـــات غيـر القانونيـــة والاختلاسات وبين عدم تلبية مدقق الحسابات لتوقعـــات مـــستخدمي التقريـــر American) .Institute of Certified Public Accountants(AICPA),1978)

فيما أوضحت(Porter,1993) أن فجوة التوقعات تعبر عن ابـــرز توقعـــات مـــستخدمي التقارير المالية والتي من الممكن أن تظهر من خلال مطالبة المدقق بإعطاء تأكيد مطلق عـــن دقة القوائم المالية وإعطاء إنذار مبكر بتعثر أو فشل الشركة ومدى قدرتها على الاســتمرارية واكتشاف التلاعب والتصرفات غير القانونية،الأمر الذي يتعارض مع توقعات المدققين لأدائهم وفقا لمعايير وإجراءات التدقيق المتعارف عليها.

بينما عرفها (Monroe & Woodliff,1993) على أنها الاختلاف في التوقعـــات بـــين المدققين والجمهور العام ، حول واجبات ومسؤوليات المدققين المفترض القيام بها .

كما عرف (Chandler & Edwards, 1996) فجوة التوقعـــات علـــى أنهـــا الفـــارق الجوهري بين ما يتوقعه المجتمع من عملية التدقيق وما تقدمه مهنة التدقيق فعلا للمجتمع.

عرف (McEnroe & Martens,2001) فجوة التوقعات ، أنها الاختلاف في التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومدققي الحسابات، حول واجبات ومـــسئوليات المـــدققين التـــي تتطلب منهم القيام بها.

3-2 أنواع فجوة التوقعات

يستخدم مصطلح فجوة التوقعات في التدقيق لوصف الاختلافات بين توقعات هؤلاء الذين يعتمدون على تقرير المدقق بشأن ما يجب أن يفعله وبين ما يقوم به المدقق فعلاً.

وتعتبر فجوة التوقعات ليست مجرد فجوة بسيطة بين مجموعتين من وجهات النظر بشأن دور وأداء عملية التدقيق، لذلك تم تقسيم فجوة التوقعات إلى مجموعتين رئيسيتن على النحـو التالي (لطفي،2005):-

1) فجوة المعقولية Reasonableness Gap

وهي تنشأ بسبب أن الأفراد من مستخدمي القوائم المالية يتوقعون دورا أكثر فعالية للتدقيق مقارنة بما توفره الآن من أداء من الناحية التطبيقية ، فعلى سـبيل المثـال يتوقـع الأفـراد المستخدمون للقوائم المالية ، أن عملية التدقيق ستكشف عن كافة حالات الغش أو التلاعـب ، إلا أن الناحية العملية تشير إلى أن عملية التدقيق تكشف عن حالات قليلة من الغش، فهنـاك اعتقاد أن المدقق يقوم بفحص كل عملية مالية وكل رصيد حساب، بينما في الواقع العملي يقوم المدقق بفحص عينات ، فليس من المعقول أن يتم فحص كل العمليـات الماليـة أو أرصـدة الحسابات ، لا سيما عند تدقيق الشركات الكبيرة ذات العمليات الضخمة والمعقدة .

1) فجوة الأداء Performance Gap

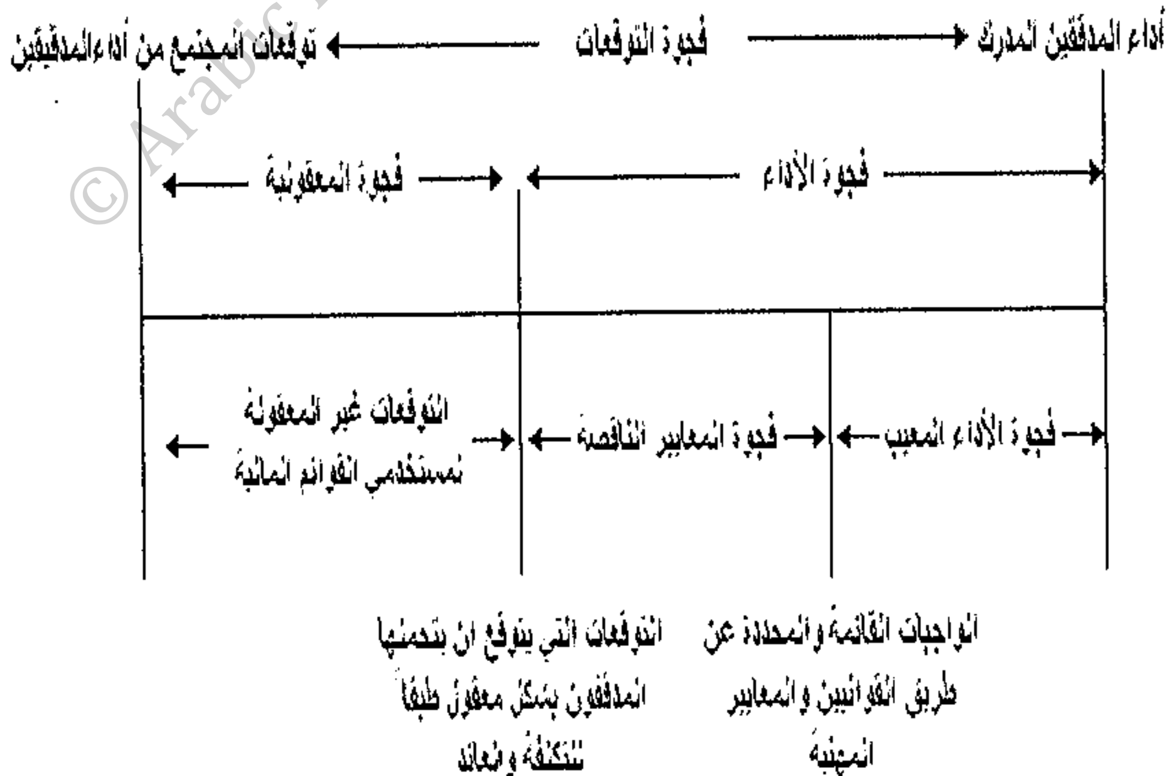
تمثل فجوة الأداء بين ما يمكن توقعه من أداء المدققين بـشكل معقـول عـن طريـق مستخدمي القوائم المالية وبين ما يتصوره هؤلاء المدققون من أدائهم الفعلي ، وتنقـسم تلـك الفجوة إلى مجموعتين فرعيتين هما:

أ- فجوة المعايير الناقصة Deficient Standards Gap

وتعرف على أنها تلك الفجوة بين الذي يمكن أن يتوقع من المدققين فعله بشكل معقول وبين الذي تتطلبه المهنة ومعاييرها من المدققين، وبعبارة أخرى هي الفجوة بين الواجبات المتوقعة بشكل معقول من المدققين وبين واجباتهم وفقاً لمعايير التدقيق .

ب- فجوة الأداء المعيب Deficient Performance Gap

وهو الفجوة بين واجبات المدققين وفقاً للمعايير المهنية المقررة وبين الأداء الفعلي لهؤلاء المدققين، وبمعنى آخر يقال أن المدقق لم يقم بالتصرف بالمنهجية التي تتماشى مع معايير التدقيق.ولتوضيح أنواع فجوة التوقعات، قامت (Porter,1993) بإعداد الشكل الآتي الذي يعبر عن أنواع فجوة التوقعات : -



شكل Porter الذي يعبر عن أنواع فجوة التوقعات

2-4 الأطراف المكونة لفجوة التوقعات

تتكون فجوة التوقعات من عدة فجوات مختلفة بين المدققين من جهة، وأطراف أخرى مكونة للفجوة، حيث تم تقسيم هذا الأطراف إلى مجموعتين رئيستين كما يلي (لطفي،2005):-

1) أصحاب الشأن والمصلحة في الشركة (Stakeholders) ويصنف هؤلاء إلى طرفين هما:-

أ- طرف قوي ومؤثر:

وهو الذي يتميز بالقوة (التي تتضمن عادة حاملي الأسهم والمقرضين من المؤسسات والعملاء الكبار والموردين) ، ويمتلك قوة اقتصادية تمكنه من ممارسة ضغط على مدير الشركة ويكون قادر بشكل أفضل في الحصول على المعلومات المالية من الشركة وعلى علم جيد بطبيعة التدقيق ودور المدقق.

ب- طرف ضعيف وينقصه القوة الاقتصادية المؤثرة :

وهو الطرف الضعيف الذي ينقصه دائما الضغط على الشركة وادارتها، ويتضمن أصحاب الأسهم من صغار المساهمين والموردين وربما المجتمع بوجه عام (على أساس أنه يتكون من عدد ضخم من الأفراد والمجموعات).

وهذا الطرف قد لا يكون قادراً في الحصول على المعلومات المالية من الشركة ، ومن المحتمل ألّا يكون على علم جيد بطبيعة التدقيق ودور المدقق.

2) أطراف يمثلون الزعماء والجماعات ذات الضغط ، ويصنف هؤلاء إلى ثلاثة أطراف وهم:

أ- السياسيون: قد يكون لديهم مصلحة حقيقية من وراء أداء مدقق الحسابات لذلك إذا ما كان هناك غش جوهري في المجتمع طور البناء ، ولم يتم اكتشاف ذلك الغش عن طريق مدقق الحسابات ، فان الجمهور العام قد يلوم ويعاتب السياسيين على عدم ضمانهم وتأكيدهم على أن عملية التدقيق كانت فعالة ، وقد يتزايد نطاق عملية التدقيق كاستجابة لمثل ذلك الضغط من الجمهور العام، و يحتمل أن يكون له اثر على التوقعات من عملية التدقيق.

ب- المنظمون: وهم القائمون على مصلحة الشركات أو هيئة الأوراق المالية ، أو الجهات المتعددة المحددة عن طريق قانون الشركات ، بالإضافة إلى مجلس المعايير المحاسبية . ويمكن القول بان عملية التنظيم قد غيرت العلاقات عن طريق فرض واجبات ومسئوليات على البعض وإعطاء حقوق للبعض الأخر مما قد يكون له اثر على التوقعات من عملية التدقيق .

ج- الأكاديميون: يأخذ الأكاديميون في السنوات الحديثة مزيد من الأهمية لتفعيل عملية التدقيق، وقد يكون هناك جدال حول وجود تأثير لبعض الأكاديميين على ما الذي يعتقده الجمهور العام بخصوص التنظيمات المهنية و المدققين.

2-5 العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات

على الرغم من تعدد المفاهيم و الأسباب و الأنواع التي أدت إلى حدوث فجوة التوقعات،والذي تم تصويره في شكل (Porter،1993) إلا ان هنالك من يجادل بوجود عنصر مهم في فجوة توقعات التدقيق ، لم يتم عرضه على انه احد المسببات أو من العوامل المؤثرة لتلك الفجوة ،ألا وهو عنصر الاستقلال والحياد ، حيث اعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى وجود فجوات توقع ترتبط بمدققي الحسابات (ألباز،1999) .

ويمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات في التدقيق أو ساهمت في اتساعها ، على النحو التالي (متولي،2003):-

1) عدم التحديد الواضح لدور المدقق في المجتمع ومسؤولياته : إن عدم تحديد دور واضح يلعبه المدقق في المجتمع ، وعدم التحديد الدقيق لمسؤولياته قد ساهم في خلق فجوة توقعات .

2) الشك في استقلالية المدقق : إن الاستقلال سبب رئيسي في وجود الحاجة إلى خدمات المدققين ، وتنشأ فجوة التوقعات إذا كان استقلال المدقق وحياده محل شك من جانب المستفيدين من التدقيق .

3) نقص الكفاءة المهنية للمدقق : وتعرف الكفاءة المهنية بأنها المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة و التدقيق، وكذلك السلوك الذي يكتسبه المدقق من التعليم و التدريب الكافي.

4) قصور الرقابة الذاتية في مهنة التدقيق : إن الاتهامات لمهنة تدقيق الحسابات وطريقة مراقبتها لنفسها، قد تقلل من الثقة فيها من جمهور المستفيدين من خدمات التدقيق .

5) الاتصال غير الفعال في التدقيق : يعتقد المستخدمون لتقارير المدققين عن القوائم المالية ، أن تقارير التدقيق الموحدة من حيث شكلها وطريقة صياغتها ليست لها فاعلية في توصيل نتائج عملية التدقيق ، إضافة لمشكلة الاتصال فيما يتعلق بنواحي الرقابة الداخلية بالشركة ، والاتصال فيما يتعلق بمدى استمرارية الشركة محل التدقيق في المستقبل والاتصال فيما بين المدققين الداخليين والخارجيين.

6) انخفاض جودة الأداء في التدقيق : مثال ذلك أن يقوم المدققون بالتنافس فيما بينهم للحصول على عمليات تدقيق جديدة ، أو قبول أتعاب قليلة من عمليات التدقيق لا تتناسب مع

المجهود اللازم لأدائها كنتيجة للمنافسة، إضافة لعدم التحفظ بشأن استمرارية الشركة عنــدما يكون ذلك ضروريا ً لتجنب فقد العميل .

7) قصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع : إن عــدم الإفــصاح فــي التقارير المالية عن جميع النواحي التي يتوقع مستخدمو هذه التقارير الإفصاح عنها، يــساعد أيضا على زيادة فجوة التوقعات في التدقيق.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة والفرضيات

3-1 الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

1) دراسة (الباز، **1999**)، بعنوان "**استخدام نظرية السببية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية: دراسة ميدانية على محافظات القناة بجمهورية مصر العربية**"

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام نظرية السببية في التنبؤ بدرجة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية. والأسباب الحقيقية لحدوث هذه الفجوة في الواقع العملي لمهنة التدقيق.

وتعرف النظرية السببية بأنها النظرية السيكولوجية للحكم الإنساني، فهي نظرية وصفية للأسلوب الذي يصل به الشخص إلى الحكم على أسباب نتيجة معينة مع تحديد المسئولية عن تلك النتيجة.

تكون مجتمع الدراسة من فئتين هما : فئة مدققي الحسابات وفئة مستخدمي التقارير المالية من ملاك منشات القطاع الخاص كممثلين للمساهمين ومن دائنين ومحللين ماليين ومصرفيين وبنوك،ولتحقيق هدف الدراسة تم إرسال استقصاء إلى (80) مدقق حسابات و(120) مستخدماً للتقارير المالية .

تم اختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها باستخدام مقاييس الإحصاء الوصفي،واختبار (T) واختبار (F) .

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ، وجود فجوة توقعات بين المدققين ومستخدمي التقارير المالية في مصر ، حيث تبين أن مدققي الحسابات يعزون إلى أنفسهم مسؤولية أقل

عن تلك الفجوة ، بينما يعزي مستخدمو التقارير المالية إلى مدققي الحسابات مسؤولية أكبر عن تلك الفجوة . إضافة لذلك أظهرت الدراسة وجود اختلاف بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية حول الأسباب الجوهرية لفجوة التوقعات ، حيث يرى مستخدمو التقارير المالية أن السبب الرئيس لفجوة التوقعات ، هو قصور أداء مدققي الحسابات ، بينما يرى مدققو الحسابات أن السبب الرئيس لفجوة التوقعات هو قصور معايير المراجعة .

أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات المهنية في مصر باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لعلاج الأسباب الجوهرية لفجوة التوقعات في التدقيق ، إضافة إلى استمرار الدراسات البحثية -النظرية والتطبيقية- في مجال تحسين تنبؤات النظرية السببية بفجوة التوقعات في مهنة المحاسبة والتدقيق ، وذلك بهدف تضييق تلك الفجوة بين الدراسات النظرية والمعايير المهنية من ناحية، وبين توقعات المجتمع من مهنة المحاسبة والتدقيق من ناحية أخرى .

2) دراسة (**حجير،2001**) بعنوان" **فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين – من وجهة نظر المستثمرين في الأردن**"

هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود فجوة توقعات بين مدقق الحسابات وبين المستثمرين كأحد الأطراف المستخدمة للبيانات والقوائم المالية في الأردن، والى التعرف على العوامل المؤثرة في وجود هذه الفجوة وتحديد الأهمية النسبية لتلك العوامل.

وقد شملت عينة الدراسة المستثمرين الموجودين في سوق عمان المالي ، وقد تم توزيع مائة استبانه وبواقع 72 استبانه على المستثمرين الأفراد و 28 استبانه على شركات الوساطة، استرد منها أربعة وثمانون استبانه وبواقع 61 استبانه من الأفراد و23 من شركات الوساطة .

قام الباحث بجمع البيانات وتحليلها باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، واختبار (T) للمقارنات الثنائية ، واختبار الانحدار البسيط واختبار (F) لتحليل التباين .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت عينة الدراسة أن هناك فجوة توقعات بين مدقق الحسابات وبين المستثمرين في الأردن .
- هناك علاقة عكسية بين التوقعات غير المعقولة من قبل المستثمرين وبين فجوة التوقعات.
- يوجد تأثير لمستوى الأداء المهني لمدقق الحسابات وكفاءته على وجود فجوة التوقعات.
- هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية المدقق وحياده وبين فجوة التوقعات.
- هناك تأثير لمستوى الإفصاح عن البيانات المالية والحقائق المالية من قبل المدقق على وجود فجوة توقعات ، وأظهرت بان هناك اختلاف على وجود مثل هذا التأثير باختلاف نوع المستجيب ، فقد تبين وجود مثل هذا التأثير من وجهة نظر الشركات الاستثمارية ، بينما لا وجود لمثل هذا التأثير من وجهة نظر المستثمرين الأفراد .
- أظهرت عينة الدراسة أن هناك تأثير لإهمال المدقق في القيام بواجباته المهنية على فجوة التوقعات.
- أظهرت الدراسة بأن هناك اختلاف وفروقات ذات دلالة إحصائية بين تأثير كل من التوقعات غير المعقولة من قبل المستثمرين ومستوى الأداء المهني للمدقق وكفاءته واستقلالية المدقق وحياده ومستوى الإفصاح عن البيانات والحقائق المالية من قبل المدقق وإهمال المدقق في القيام بواجباته من حيث أهميتها النسبية ، ومدى علاقتها وتأثيرها على فجوة التوقعات.

3) دراسة **(لطفي،2001)** بعنوان **"انطباع مسؤولي الإقراض والائتمان عن تقرير مدقق الحسابات"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على انطباع مسئولي الإقراض والإئتمان عن تقرير مدقق الحسابات القانوني المرفق مع الحسابات الختامية المدققة للشركات المساهمة العامة الأردنية.

شمل مجتمع الدراسة جميع مسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن حول تقرير مدقق الحسابات المرفق مع الحسابات الختامية المدققة للشركات المساهمة العاملة الأردنية، من خلال استبانه تحوي أسئلة تعكس انطباعات مستخدمي ذلك التقرير في الإدارة العامة في البنوك التجارية العاملة في الأردن. تم توزيع 72 استبانه استلم منها 45 استبانه أي ما نسبته 63% .

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية ، كذلك تم استخدام اختبار ذي الحدين (Binomial Test) إضافة إلى استخدام اختبار Kruskal-Wallis من اجل اختبار مدى اختلاف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

وقد أشارت النتائج إلى أن مسئولي الإقراض لا يثقون بتقرير مدقق الحسابات القانوني وان عدم المصداقية والموثوقية في تقرير مدقق الحسابات يمكن أن يعزى إلى عدم فهم مسئولي الإقراض والائتمان للتقرير ولأبعاد العبارات الواردة فيه (لا سيما فقرة النطاق) وقد أوصى الباحث بإجراء دراسات أخرى تحلل أسباب الانطباعات السلبية لمسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية حول تقرير مدقق الحسابات القانوني والحسابات الختامية، وأن إدارة الشركة تتحمل جزءاً أساسيا من المسؤولية عن صحة الحسابات الختامية.

4) دراسة (الذنيبات،2003) بعنوان "**بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها :دليـل مـن الاردن**"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى وجود توقعات تتعلق بعملية التدقيق في الأردن وبنية هذه الفجوة ، وما طبيعة هذه الفجوة ، وما هي الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها.

تكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق المسجلة لدى جمعية مدققي الحسابات ، إضـافة إلى المديرين العامّين أو الماليين أو الإداريين في الشركات المساهمة العامة .

تم تصميم استبانتين ، واحدة تخص مكاتب التدقيق واخرى تخص الـشركات المـساهمة العامة، وزعت 75 استبانه على مكاتب التدقيق وبواقع استبانه لكل مكتب ، استرد منهـا 45 استبانه ، أما عينة الشركات المساهمة فوزعت الاستبانه على 100 شركة مساهمة ، وبواقـع استبانة لكل شركة ، استرد منها 78 استبانه .

استخدمت الأساليب الإحصائية مثل المتوسطات الحسابية واختبار كاي تربيع واختبار T-test لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها .

أظهرت نتائج الدراسة انه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطي أراء مـدققي الحسابات ومديري الشركات فيما يتعلق بتحديد بعض الواجبات الحاليـة للمـدققين وبعـض الواجبات التي يمكن أن يتحملها المدققون ، وكذلك فيما يتعلق بتقيـيم أداء المـدققين لـبعض الواجبات ، كذلك بينت الدراسة انه يوجد بعض التوقعات المعقولة وغير المعقولة لكـل مـن المدققين ومديري الشركات، وان هناك دلائل على ما يسمى بفجـوة الجهـل التـي تتعلـق بالتوقعات غير المعقولة ، وفجوة الأداء التي تتعلق بالعجز في أداء المـدققين والعجـز فـي معايير التدقيق التي بينت واجبات المدققين .

أوصت الدراسة الجهات المشرفة على تنظيم المهنة أن تتبنى دوراً أكثر فاعلية فيما يتعلق بتثقيف المجتمع بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وواجباته ، ومراقبة عمل المدققين وتفعيل عملية الرقابة على الجودة ، ومتابعة عملية التعليم للمدققين الممارسين لمواكبة مختلف التطورات في مجال المهنة .

5) دراسة **(العمري،2003)** بعنوان **"فجوة التوقعات بين المستثمرين ومدققي الحسابات في الأردن"**

هدفت الدراسة إلى تحديد فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين في الأردن، فيما يتعلق بصدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وواجبات المدقق ومسؤولياته فيما يتعلق بالاستقلالية نحو الشركة المدقق لها، ونطاق مسؤولية مدقق الحسابات عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية ومدى مسؤولية المدقق في اكتشاف القوائم المالية المضللة عند القيام بعملية التدقيق ومستوى الإفصاح الواجب توفره ودرجته في القوائم المالية، كما هدفت الدراسة إلى معرفة أي من فئات المستثمرين (أفراد، ووسطاء ماليين، وموظفي وحدات استثمار) له الأثر الأكبر على فجوة التوقعات بينه وبين المدققين.

وتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين الأفراد الموجودين في قاعة التداول في بورصة عمان، والوسطاء الماليين وموظفي وحدات الاستثمار الموجودين في مكاتب الوساطة المالية في بورصة عمان، ومدققي الحسابات الأردنيين المرخصين الذين يحملون رخصة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

تم توزيع استبانه وبواقع 100 استبانه للمستثمرين الأفراد و 40 استبانه للوسطاء الماليين و 30 استبانه لموظفي وحدات الاستثمار في البنوك وتم استعادة 73 استبانه بين المستثمرين الأفراد، و37 استبانه من الوسطاء الماليين ، و22 استبانه من موظفي وحدات الاستثمار.

أما بخصوص المدققين فقد تم توزيع 100 استبانه عليهم، استعيد منها 73 استبانه، وتم استبعاد 3 استبانات لعدم اكتمالها، وبذلك تكون عينة الدراسة 70 مدققاً.

استخدم الباحث لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها ، أسلوب الإحصاء الوصفي وذلك لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية ، واختبار (T) لعينتين مستقلتين ، وأسلوب تحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار شافيه للمقارنات البعدية.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أن فجوة التوقعات تركزت على استقلالية المدقق، حيث أن بقاء مكتب التدقيق فترة طويلة دون تغيير من قبل العميل يؤثر سلباً على استقلالية المدقق بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى بخلاف التدقيق إلى عملائهم من الشركات يعتبر تهديداً حقيقيا للاستقلالية، نظراً لأنها تخلق تعارضا في المصالح بين تقديم هذه الخدمات وتقديم خدمات التدقيق في الوقت نفسه.
- تركزت فجوة التوقعات بين المستثمرين الأفراد والمدققين فيما يتعلق بصدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية، واستقلالية المدقق ونطاق مسؤولية مدقق الحسابات عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية، ومدى مسؤولية المدقق في اكتشاف التحليل في القوائم المالية عند القيام بعملية التدقيق.
- أوصت الدراسة بعدد من التوصيات بهدف تضييق فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين وذلك من خلال ما يلي :-

- ضرورة تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين في مراقبة مكاتب التدقيق ، ومعالجة إحدى أبرز القضايا التي تركزت حولها فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين .
- توعية المستثمرين الأفراد بطبيعة عملية التدقيق ومحدداتها ، وإعلامهم بالدور الفعلي الذي يقوم به المدقق في المجتمع وحدود واجباته ومسئولياته المهنية .

6) دراسة **(السديري والعنقري،2004)** بعنوان **"رصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة السعودية"**

هدفت هذه الدراسة إلى رصد ملامح فجوة التوقعات الموجودة بين مدقق الحسابات والأطراف المستفيدة من خدماته في بيئة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية.

وقد تم تحديد مجتمع البحث بالأطراف التالية:

- ممارسي تدقيق الحسابات في المملكة العربية السعودية باعتبارهم طرفاً أساسياً في تحديد ملامح فجوة التوقعات خاصةً أنهم يمثلون وجهة نظر مقدمي خدمة المراجعة.
- المديرين الماليين بصفتهم طرفاً أساسياً آخراً في تحديد ملامح فجوة التوقعات من وجهة نظر معدي القوائم المالية.
- المستفيدين من خدمة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية باعتبارهم أيضاً طرفاً أساسياً في تحديد ملامح فجوة التوقعات خاصةً أنهم يمثلون وجهة نظر المستفيدين من خدمة المراجعة وتم تمثيلهم بمديري صناديق الاستثمار والائتمان في البنوك السعودية ، ومحللين ماليين ، وأكاديميين متخصصين .

عينة البحث تم اختيارها عشوائياً من الفئات الثلاث المذكورة، فبالنسبة لفئة مدققي الحسابات تم اختيارهم عشوائياً من دليل مكاتب المحاسبين القانونيين المرخص لهم في السعودية، وبلغ عدد المجيبين على الاستبانة من المدققين 85 مدققاً أي ما نسبته 33.1% من أطراف المحيط المهني ، أما فئة المديرين الماليين فتم تمثيلهم بعينة عشوائية من المديرين الماليين العاملين بالشركات المساهمة وبلغ عدد المجيبين على الاستبانة من المديرين الماليين 66 مديراً مالياً أي ما نسبته 25.7% من اطراف المحيط المهني ، وبالنسبة للفئة الثالثة فتم تمثيلهم بعينة عشوائية من المستثمرين وبعض مديري صناديق الاستثمار ومسئولي الائتمان في البنوك السعودية ومحللين ماليين وأكاديميين متخصصين، وبلغ عدد المجيبين على الاستبانة من الفئة الثالثة 106 أفراد وبواقع 41.2% من أطراف المحيط المهني .

تم استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل تحليل النسب والمتوسطات الحسابية، واختبار تحليل التباين Kruskal-Wallis و اختبار Mann Whitney للتعرف على ما إذا كان هناك فروق معنوية بين استجابات كل طرفين من أطراف المحيط المهني في ظل كل متغير من متغيرات الدراسة.

وتشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود اتفاق مطلق بين الفئات محل الدراسة (مدققي الحسابات، والمستفيدين من خدماتهم، والمديرين الماليين) فعلى الرغم من اتفاق الأطراف محل الدراسة في جوانب شملت طبيعة عمل المدقق ومسؤولياته ومقومات نجاحه والتحديات المعاصرة التي تواجهه، إلا أن نتائج البحث تشير إلى وجود تفاوت مرتبط بمحددات أخرى لنفس هذه الجوانب ، مثل الإلمام بالقضايا المهنية الحديثة ، والخبرة العملية الطويلة.

أوصى الباحثان بزيادة الاهتمام بتطبيق الأنظمة المهنية الصادرة من الجهات المختصة والتزام الممارسين للمهنة بها عن طريق متابعة التطبيق العملي لهذه الأنظمة ، إضافة إلى توضيح دور ونطاق مسئوليات المدققين بشكل محدد ودقيق للمدققين أنفسهم .

7) دراسة **(جربوع، 2004)** بعنوان **"فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات في عملية التدقيق، ووضع حلول لتضييق هذه الفجوة بين المجتمع المالي ومدققي الحسابات من خلال التزامهم بتطبيق المعايير المهنية لتدقيق الحسابات، وقد كانت دراسة نظرية اعتمدت على المراجع المتوفرة من الهيئات المحاسبية في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا لرصد مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

وقد بينت الدراسة أن فجوة التوقعات نشأت بسبب عدم رضا المجتمع المالي عن عمل المدققين بالنسبة للمتوقع منهم، مما دفع هؤلاء إلى رفع قضايا عليهم أمام المحاكم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتنشأ هذه الفجوة عندما يصدر المدقق رأياً بدون تحفظ على القوائم المالية ويتبين بعد ذلك وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات، وعدم قابلية المنشأة للاستمرار في أعمالها خلال الفترة القادمة، وظهور ضعف في نظام الرقابة الداخلية، ووجود حالات غش وعقود غير نظامية، هذا بالإضافة إلى الشك في استقلال المدقق، ونقص الكفاءة المهنية عنده، وانخفاض جودة الأداء المهني للمدقق.

ومن ابرز النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة ، تحديد العوامل المسببة لفجوة التوقعات، وهي عدم التحديد الواضح لدور المدقق في المجتمع ومسؤولياته ،والشك في استقلال المدقق وحياده ، ونقص الكفاءة المهنية للمدقق ، وقصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة التدقيق ، وانخفاض جودة الأداء في التدقيق .

أوصت الدراسة بتدعيم استقلال المدقق وحياده في ممارسة المهنة ، وتدعيم دور المنظمات المهنية وهيمنتها على مهنة المحاسبة والتدقيق ،ودراسة توقعات المستفيدين من التدقيق وتلبية تلك التوقعات ، وزيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المدقق ومسؤولياته في المجتمع .

8) دراسة **(شحاته،2006)** بعنوان " **دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة مهنة الممارسة المهنية في مصر** "

هدفت الدراسة إلى استطلاع آراء مدققي الحسابات والمستثمرين في مدى تاثير حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير والقوائم المالية، كما هدفت إلى دراسة وتحليل مفهوم فجوة التوقعات في بيئة مهنة التدقيق وتحديد آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بفجوة التوقعات في بيئة التدقيق .

تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات والمستثمرين ، حيث وزعت استبانة على 100 مدقق ، كان عدد المسترد منها والصالح للتحليل 70 استبانه ، ووزعت ايضاً 100 استبانه على المستثمرين، استرد منها 50 استبانه صالحة للتحليل .

استخدمت الأساليب الإحصائية مثل المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، واختبار (T) لعينتين مستقلتين وذلك لاختبار فروق المتوسطات الحسابية لدى فئتي العينة .

ومن خلال استطلاع آراء مدققي الحسابات والمستثمرين في أثر آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة التدقيق ، تم التوصل للنتائج التالية :

أ- اتفقت آراء مدققي الحسابات والمستثمرين على وجود ارتباط بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة التدقيق .

ب- أكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة التدقيق تأثراً بآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل، هو خلو القوائم من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب الإدارة ، وأقلها مسئولية مدقق الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية .

ج- إن أكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة التدقيق تأثراً باليات حوكمة الشركات المرتبطة بمدققي الحسابات هو درجة الإفصاح في تقرير مدقق الحسابات ، واقلها مسئولية مدقق الحسابات تجاه جميع مستخدمي القوائم المالية .

ثانياً : الدراسات الأجنبية

1) (AICPA,1978) توصلت اللجنة التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين والمعروفة باسم (لجنة كوهين) The Report of the Cohen Commission to Study the Auditor's Responsibilities إلى وجود فجوة توقعات بين المدققين والجمهور، وأن سبب هذه الفجوة ، هو أن المستخدمين لتقارير مدققي الحسابات يتوقعون من مدققي الحسابات أن يتغلغلوا داخل أنشطة وعمليات المنشأة وأن يقوموا بإعداد تقارير عن أداء الإدارة وأن يكتشفوا العمليات الغير قانونية والاختلاسات وعدم تلبية مدققي الحسابات لتوقعات المستخدمين في تلك الأوجه أدى إلى ظهور فجوة توقعات .

2) دراسة (Humphrey et al,1992) بعنوان **"The Expectation Gap in Britain : An Empirical Investigation"**

تناولت هذه الدراسة فجوة التوقعات في المملكة المتحدة، وذلك اعتماداً على استقصاء بريدي للوقوف على معتقدات وتصورات مستخدمي القوائم المالية حول الأمور المرتبطة بفجوة التوقعات ، كدور المدقق في عملية التدقيق ، وما هي القرارات المتوقع اتخاذها من قبل المدققين أثناء قيامهم بعملية التدقيق .

شمل مجتمع الدراسة كل من المدققين والمديرين الماليين والمحللين الماليين وموظفي البنوك، وقد تم توزيع 2445 استبانه وزعت على الشكل الآتي : (600 محاسب قانوني،و1000 مدير مالي ،و 400 محلل مالي ، و220 موظف بنك ،و225 صحفيا ماليا) استرد منها 935 استبانه – وبواقع (39،161،91،372،272 استبانه على التوالي) – من حجم العينة وبنسبة 38.2%.

تم استخدام الأسلوب الإحصاء الوصفي وأسلوب Kruskal-Wallies واختبار كاي تربيع لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة:

- التأكيد على الوجود الفعلي لفجوة التوقعات في المملكة المتحدة.
- الوقوف على العديد من الأسباب التي تتعلق باختلاف وجهات النظر بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول طبيعة التدقيق والمهام الحالية لمدققي الحسابات والدور المرتقب لهم ، كميل المدققين إلى تحديد أدوارهم في عملية التدقيق أكثر من الأطراف الأخرى.

- تحمل المدقق المسؤولية الكاملة في حال فشله بتقديم تقرير صحيح عن الوضع المالي للشركة .

3) دراسة (Porter,1993) بعنوان **"An Empirical Study of the Audit Expectation-Performance Gap"**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى وجود فجوة التوقعات في نيوزلندا ، والى التعرف على واجبات المدققين ، إضافة لمعرفة رأي المستفيدين حول طبيعة الواجبات التي على المدقق القيام بها .

تكون مجتمع الدراسة من فئتين هما:

- فئة المجتمع المالي وتكون من مدققين ومحللين ماليين ووسطاء ماليين وشركات استثمارية ومسئولين في البنوك وأكاديميين متخصصين في مجال التدقيق .
- فئة المجتمع بشكل عام وتكون من محامين وصحفيين ماليين ومديرين بنوك .

لتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبانه بواسطة البريد ، حيث أرسلت 951 استبانه لفئة المجتمع المالي ، استرد منها 730 استبانه ، فيما أرسلت 747 استبانه لفئة المجتمع بشكل عام، استرد منها 454 استبانه. وقد استخدم أسلوب الإحصاء الوصفي لتحليل بيانات الدراسة كالوسط الحسابي .

من أبرز نتائج هذه الدراسة ، أن نصف الإجابات تعزو حدوث الفجوة هي بسبب وجود نقص في المعايير ، فيما كانت الإجابات التي تعزو حدوث الفجوة بسبب التوقعات غير المعقولة من الجمهور في المرتبة الثانية ، والإجابات التي تعزو الفجوة إلى أداء المدقق في المرتبة الثالثة .

4) دراسة (Monroe & Wooliff,1994) بعنوان **"An Empirical Investigation of the Audit Expectation Gap : Australian Evidence"**

هدفت الدراسة للتحقق من وجود فجوة التوقعات في استراليا ، والتحقق من طبيعة هــذه الفجوة، إضافة لمعرفة إذا ما كانت التغييرات الحديثة في صياغة تقارير التدقيق قد أثرت على فجوة التوقعات .

تكون مجتمع الدراسة من المدققين ، المحاسبين ، مديرين شركات ، دائنين ، مسساهمين وطلاب جامعات .

وزعت استبانه على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وكانت على الشكل الآتي : 1000 محاسب استرد منها 291 استبانه ، 1000 مدقق حسابات استرد منها 259 اســتبانه ، 1000 مساهم استرد منها 236 استبانه ، 571 دائناً استرد منها 81 استبانه ، 1000 مــدير شــركة استرد منها 289 استبانه ، 213 طالباً جامعياً في السنة الأخيرة مــن دراســتهم واســتردت جميعها، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات التي تم الإجابة عليها 1369 استبانه وبنسبة 28.6% .

استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار كاي تربيع ومان ويتنــي لاختبــار فرضــيات الدراسة وتحليل نتائجها .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- وجود فجوة توقعات بين المدققين والأطراف الأخرى المستخدمة للقــوائم الماليــة فــي استراليا .
- صياغة تقرير المدققين بشكلها الجديد قلّلت من الفرو قات في فجوة التوقعات .

• على الرغم من أن صياغة تقرير مدققي الحسابات بشكلها الجديد قلّصت فجوة التوقعات ، لكن أصبح هناك وجود لبعض الاختلاف في التوقعات بين المــدققين والأطــراف الأخــرى المستخدمة للقوائم المالية ، وذلك فيما بواجبات ومسئوليات المدققين المفترض القيام بها .

5) دراسة قام بها **(Epstein & Marshall ,1994)** بعنــوان **"Investors Views of Audit Assurance Recent Evidence of the Expectation Gap"**

هدفت الدراسة لاستطلاع وجهة نظر المستثمرين في التأكيدات الواردة بتقريــر مــدققي الحسابات ، وأثر ذلك على فجوة التوقعات .

تكون مجتمع الدراسة من المستثمرين المسجلين في بورصة نيويورك وقــد تــم توزيــع الاستبانه على عينة عشوائية من هؤلاء المستثمرين ، وتم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي والانحدار البسيط لتحليل بيانات الدراسة .

واستخلص الباحثان وجود فجوة كبيرة بخصوص تلك التأكيدات، فبينما يشير 51% مــن المستثمرين الذين تم استقصاء آراءهم إلى اكتفائهم بالتأكيد المعقول من جانب مدقق الحسابات على عدالة القوائم المالية، أشار نحو 47% إلى حاجاتهم إلى تأكيد مطلق من جانــب مــدقق الحسابات بعدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء المؤثرة، ولتخفيض هــذه الفجــوة أكــد الباحثان على ضرورة إعادة النظر في دور مهنة التدقيق وطبيعة الرأي فــي تقريــر مــدقق الحسابات ، إضافة إلى زيادة فهم الجمهور لعملية التدقيق .

6) دراسة أخرى قام بها **(Sweeney,1996)** بعنــوان **"Bridging the Expectation Gap – on Shakey Foundations "**

هدفت الدراسة الى معرفة توقعات مستخدمي القوائم المالية بمدى مساهمة مدقق الحسابات في جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

تكون مجتمع الدراسة من المستثمرين في ايرلندا وقد وزعت استبانه على 700 شخص ، استرد منها 438 استبانه ، وقد استخدم أسلوب الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل بيانات الدراسة .

خلصت الدراسة إلى وجود اختياريين لدى المهنة لمعالجة فجوة التوقعات:

- محاولة تعليم المجتمع مضمون وأهداف عملية التدقيق.
- تغيير طبيعة التدقيق للوفاء بتوقعات مستخدمي القوائم المالية.

وقد أوضحت الدراسة أن الفشل في علاج فجوة التوقعات قد يؤدي الى فرض نظم أو تدخلات على المهنة من خارجها.

7) دراسة (Best et al, 1996) بعنوان "The Audit Expectation Gap in Singapore - Evidence in Support of the Long-Form Audit Report"

هدفت الدراسة إلى التعرف على فجوة التوقعات في سنغافوره. حيث تعتبر سنغافوره واحدة من الدول الآسيوية التي فيها حجم استثمار مرتفع والتي يعتمد فيها المستثمرون الأجانب والمحللون على التقارير المالية لاتخاذ قرارات الاستثمار، حيث ترفق مع التقارير المالية تقارير تدقيق مختصرة توضح وضع الشركات، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا التي تطلب تقارير تدقيق مطولة.

تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات وموظفي البنوك والمستثمرين ، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبانه بشكل عشوائي ، حيث شملت : 100 مدققاً استرد منها 35 استبانه ،و100 موظف بنك استرد منها 26 استبانه ، 100 مستثمراً استرد منها 36 استبانه.

استخدمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واختبار(T) لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود فجوة توقعات متوسطة ، إضافة إلى أن المستثمرين كانوا يتوقعون من المدققين مسؤولية اكبر للقيام بواجباتهم المهنية وتحديدا في كشف الغش والتضليل في القوائم المالية .

أوصت الدراسة بضرورة استخدام تقارير مطولة في سنغافورة حيث انه سيكون مفيد أكثر لمستخدمي القوائم المالية ويساعدهم على فهم طبيعة التدقيق ويعرفهم على دور المدقق ومسؤولياته في اكتشاف التضليل في القوائم المالية ، مما سيساعد على تقليص فجوة التوقعات.

8) دراسة (Hojskov,1998) بعنوان "The Expectation Gap Between Users and Auditors Materiality Judgment in Denmark "

هدفت الدراسة إلى معرفة توقعات مستخدمي القوائم المالية تجاه أداء المدققين في القيام بواجباتهم المهنية ، وقدرتهم على اكتشاف الأخطاء المهمة التي تعمل على تضليل القوائم المالية .

تكونت عينة الدراسة من 13 محللاً مالياً و11 مدقق حسابات ، حيث وزعت استبانه على كل من المحللين الماليين والمدققين . إضافة لذلك تم إجراء مقابلات شخصية مع 3 محللين ماليين ، فيما لم تجر مقابلة شخصية مع أي من المدققين .

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، أن مستخدمي القوائم المالية من المحللين الماليين كانوا يتوقعون مسؤوليات اكبر من المدققين في القيام بواجباتهم المهنية حيث توفر لديهم شك باحتواء القوائم المالية على أخطاء مهمة نسبيا من وجهة نظرهم وتعمل على تضليل القوائم المالية وذلك على العكس من رأي المدققين ، مما أدى إلى وجود فجوة توقعات بين كل من الطرفين .

9) دراسة (Butler et al, 2000) بعنوان **"The Expectation Gap: Auditors and Investors Perception of Auditors Fraud Detection Responsibilities"**

هدفت الدراسة الى معرفة مدى وجود فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين ، من خلال قدرة المدققين على اكتشاف التضليل في القوائم المالية .

تكونت عينة الدراسة من المدققين والمستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم توزيع استبانه على 37 مدققاً و 24 مستثمراً . وتم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي واختبار (T) لتحليل بيانات الدراسة .

من نتائج هذه الدراسة أن المستثمرين كانوا يتوقعون مسئولية اكبر من المدققين في اكتشاف التضليل والأخطاء في القوائم المالية .

أوصت الدراسة بضرورة اطلاع كل من المستثمر والمدقق على معايير التدقيق لتقليص فجوة التوقعات .

10) دراسة (McEnroe & Martens,2001) بعنوان **"Auditors and Investors Perceptions of the "Expectation Gap"**

هدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان هنالك من وجود لفجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين في الولايات المتحدة ، وما هي توقعات المستثمرين نحو دور المدققين ومسؤولياتهم في عملية التدقيق .

تكون مجتمع الدراسة من المدققين والمستثمرين ، حيث وزعت استبانه وبشكل عشوائي على 117 مدققاً و 147 مستثمراً .

استخدم أسلوب الإحصاء الوصفي ومنها الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، كذلك استخدم اختبار (T) للمقارنات الثنائية .

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ، وجود فجوة توقعات بين المدققين والمستثمرين فيما يتعلق باستقلالية وحياد المدقق ، وفيما يتعلق بمسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية على المدى القريب ، لكنها أشارت إلى عدم وجود فجوة توقعات بين المدققين والمستثمرين فيما يتعلق بمسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية على المدى البعيد.

كما أشارت النتائج إلى أن المستثمر لا يريد من المدقق أن يصدر تقريره غير المتحفظ في الحالات التالية :

- ما لم يقم المدقق بالإفصاح عن كل البيانات المهمة للمستثمرين .
- ما لم يشكل المدقق العين الساهرة على البيانات المالية .
- ما لم تكن الرقابة الداخلية ذات فاعلية .
- ما لم تكن البيانات المالية خالية من الأخطاء الناتجة عن غش وتلاعب الإدارة.

- ما لم تكن البيانات المالية خالية من الأخطاء المقصودة من قبل الموظفين.
- ما لم تكن الشركة لا تقوم بأية معاملات غير قانونية.

11) دراسة (Almer & Brody, 2002) بعنوان "An Empirical Investigation of Context, Dependent Communications Between Auditors and Bankers"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر غموض بعض المصطلحات في التدقيق - كاستخدام عبارة Substantial Doubt والتي تتحدث عن استمرارية الشركة في عملها – ومساهمتها في حدوث فجوة التوقعات في التدقيق بين المدققين وموظفي البنوك ، وذلك على العكس من العديد من الدراسات التي تناولت موضوع فجوة التوقعات وحدوثها في بيئة التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تحدثت عن توقعات مستخدمي القوائم المالية نحو أداء ودور المدققين في اكتشاف التضليل والتلاعب الموجود في القوائم المالية .

تكون مجتمع الدراسة من شركات التدقيق والبنوك، وتم تمثيل عينة الدراسة بخمس من أصل ست شركات تدقيق كبرى واثنا عشر بنكاً.

استخدمت الاستبانة للحصول على البيانات اللازمة ، ووزعت على شركات التدقيق الكبرى والبنوك ، استرد منها 57 و 69 استبانه صالحة للاستخدام على التوالي .

استخدمت أساليب الإحصاء الوصفي مثل ، الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل البيانات والحصول على النتائج .

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة انه وعلى الرغم من وجود فجوة التوقعات في بيئة التدقيق ومعرفة العديد من أسباب نشوئها ، إلا أن هناك مسبب رئيس آخر لحدوث فجوة التوقعات، وهو غموض اللغة أو غموض بعض المصطلحات في التدقيق والتي تعمل على اختلاف

توقعات مستخدمي القوائم المالية ، عما يفهمه أو يعتقده المدققون نحو لغة التدقيق ومثال ذلك مصطلح Substantial Doubt .

12) دراسة (Lin & Chin,2004) بعنوان "An Empirical Study of the Audit Expectation Gap in the People Republic of China"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود فجوة توقعات في بيئة التدقيق في جمهورية الصين.

تكون مجتمع الدراسة من المستفيدين من خدمات التدقيق مثل (المستثمرين ، والدائنين ، والمسئولين الحكوميين ، والمديرين العاملين في القطاع الخاص ، والأكاديميين وأصحاب المهن العامة) .

استخدمت الاستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيع 800 استبانه ، منها 300 استبانه للمستخدمين للقوائم المالية ، مثل شركات الاستثمار والدائنين ومسئولي الائتمان في البنوك ومسئولي الضرائب الحكوميين . و 300 استبانه أخرى على مديري الشركات أو المديرين الماليين في الشركات . و 120 استبانه على مدققي الحسابات و 80 استبانه على الأكاديميين في الجامعات والذين يدرسون مادة التدقيق .

بلغ مجموع المسترد من الاستبانات 209 ، تم استبعاد 11 استبانه لعدم اكتمالها وبقي 198 استبانه صالحة للاستخدام .

استخدم أسلوب الوسط الحسابي والانحراف المعياري و كاي تربيع Kruskal-Walls لتحليل البيانات .

أهم نتائج الدراسة كانت كالأتي:

أ- أظهر المسح وجود فجوة توقعات بين المدققين والمستفيدين من التدقيق، حيث ارتبط وجود فجوة التوقعات في التدقيق ، بمدى التزام المدققين بالتحقق من الغش والتضليل ، وإهمال المدققين أو فشلهم بالتدقيق .

ب- أبدى الكثير من المستفيدين من التدقيق اعتقادهم بضرورة تحميل المسئولية للمدققين في حالة حدوث خسائر لدى الشركات المدقّق عليها نتيجة لإهمال المدققين أو فشلهم بالتدقيق .

13) دراسة (Carol & Evans,2004) بعنوان "Accountability , Completeness, Credibility, and the Audit Expectation Gap"

هدفت الدراسة إلى التحقق من أمرين رئيسين وهما ، النقص الحاصل في إعداد البيانات المالية (عدم اكتمالها)، ونقص المصداقية في البيانات المالية . وذلك من خلال التركيز على دور التدقيق في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية بالقوائم المالية المدققة ، وبالتالي تخفيض فجوة التوقعات في التدقيق بين المدققين وأصحاب المصالح المهتمين بالبيانات المالية الصادرة.

هذه الدراسة وصفية اعتمدت على الدراسات السابقة ، وذلك من اجل الوصول إلى المحددات الرئيسة التي تسبب حدوث فجوة التوقعات ، وكانت ابرز النتائج كالتالي :

أ- إن عدم فحص نظام الرقابة الداخلي في الشركة من قبل المدقق الخارجي ، يؤدي إلى نقص في مصداقية البيانات المالية مما يساعد على حدوث فجوة التوقعات بين المدققين ومستخدمي البيانات المالية .

ب- إن عدم تأكد المدقق الخارجي من مستوى الإفصاح في البيانات المالية ، يؤدي إلى نقص في اكتمال البيانات المالية ، مما يعزز من حدوث فجوة توقعات بين المدققين ومستخدمي البيانات المالية .

ج-إن نقص العناية المهنية الكافية من قبل المدقق ، يؤدي إلى عدم حصول المدقق على الأدلة الكافية التي تعطي المدقق تأكيد معقول بصحة البيانات المالية ، وبالتالي يؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات .

د- إن عدم تأكد المدقق من التزام المحاسبين بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، يعتبر أحد الأسباب المحتملة لحدوث فجوة التوقعات.

هـ - النقص في استقلالية المدقق ، يؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات .

14) دراسة (Fadzly & Ahmad,2005) بعنوان "Audit Expectation Gap – The Case of Malaysia"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود فجوة التوقعات في التدقيق بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية في ماليزيا ، كما هدفت إلى مقارنة نتائج هذه الدراسة مع دراسة مشابه قام بها (Best et al,2001) في سنغافورة .

تكون مجتمع الدراسة من فئتين :

- فئة المدققين.
- فئة مستخدمي القوائم المالية وشملت الوسطاء الماليين، مديري الائتمان في البنوك والمستثمرين.

استخدمت الاستبانه لجمع البيانات اللازمة حيث وزعت 300 استبانه على المدققين، 300 استبانه على الوسطاء الماليين، و300 استبانه على مديري الائتمان في البنوك و400 استبانه

على المستثمرين، استرد من الاستبانات الموزعة (134 و62 و92 و110) استبانه على التوالي ، وبمجموع 398 استبانه ، وتمثل 30.6 % من الاستبانات الموزعة .

استخدم الإحصاء الوصفي وأسلوب Mann-whitney U-test لتحليل البيانات والخروج بالنتائج.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أ) وجود فجوة التوقعات بشكل كبير وخصوصاً فيما يتعلق بمسؤوليات المدققين.

ب) كانت الفجوة الواسعة تتعلق بمسؤولية المدقق من التحقق من الغش ومنعه وإعداد القوائم المالية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية ومسؤولية المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلي.

ج) على الرغم من وجود فجوة التوقعات في دراسة ماليزيا كما هو الحال في دراسة سنغافورة إلا أن مستخدمي القوائم المالية في ماليزيا لا زالوا يعتقدون بأن المدققين جديرين بإعطائهم الثقة، وذلك على العكس من دراسة سنغافورة حيث وجدت عدم الثقة من قبل مستخدمي القوائم المالية نحو المدققين وأدائهم.

15) دراسة (Alleyne & Howard,2005) بعنوان "An Exploratory Study of Auditors Responsibility for Fraud Detection in Barbados"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة توقعات مستخدمي القوائم المالية ، حول مسؤولية المدققين باكتشاف الغش في القوائم المالية .

تكون مجتمع الدراسة من :

أ- المدققين .

ب- مستخدمي القوائم المالية من مديرين تنفيذيين في الشركات ومؤسسات مالية ومستثمرين .

وزعت استبانه على 19 مدققاً و24 مستخدماً للقوائم المالية ، وقد توصلت هذه الدراسة إلـــى النتائج التالية :

- هناك اختلاف كبير بين رأي المدققين حول مسؤولياتهم باكتشاف الغش ، مقارنة مع رأي مستخدمي القوائم المالية نحو دور المدققين باكتشاف الغش والاحتيال في القوائم الماليـــة ، حيث رأى المدققون أن اكتشاف الغش هو من مسؤولية الإدارة ، بينما رأى مستخدمو القوائم المالية ، أن اكتشاف الغش والتلاعب هو من مسؤولية المدقق .
- على الرغم من هذا الاختلاف ، لم يتم اعتبار الغش والاحتيال في القوائم المالية لدى كـل من المدققين ومستخدمي القوائم المالية ، مشكلة رئيسة في بربادوس ، بسبب وجود مـدققين داخليين، وسلامة نظام الرقابة الداخلي ووجود لجان تدقيق في الشركات ، مما يعمـل علـى اكتشاف ومنع الغش والتضليل في القوائم المالية .

16) دراسة (Ojo,2006) بعنوان "Eliminating the Expectation Gap : Myth or Reality

هدفت الدراسة إلى عمل مراجعة تاريخية لفجوة التوقعات، من حيث نـشوئها، العوامـل المكونة لها، ودور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقعات.

ومن أهم العوامل التي حددت فجوة التوقعات كانت، واجبات المدقق بالتحقق من وجـود غش وخطأ في البيانات المالية، واستقلالية المدقق في عمله، وتقرير المدقق ، والتزام المدقق تجاه الأطراف المستخدمة للبيانات المالية .

وكان أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كما يلي:-

أ- ضرورة تثقيف المجتمع العام (مستخدمي البيانات المالية) بواجبات المدقق للتحقق من وجود الغش والخطأ ، حيث أن ذلك يزيد من توقعاتهم المعقولة بما يجب على المدققين القيام به.

ب- ضرورة إدراك مستخدمي البيانات المالية ،للأهمية النسبية للأخطاء في حال وجودها ، لأن وجود بعض الأخطاء غير المهمة نسبياً لا تعني بأن المدقق لم يتحقق من صحة البيانات المالية.

17) دراسة **(Dixon & Woodhead, 2006)** بعنوان **"An Investigation of the Expectation Gap in Egypt"**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود فجوة التوقعات في مصر بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية .

تكون مجتمع الدراسة من المدققين وموظفي البنوك والمستثمرين ، حيث تم اختيار العينة العشوائية المنتظمة من الفئات المذكورة ، وشملت 100 مدققاً و100 موظف بنك و100 مستثمراً.

استخدمت الاستبانة للحصول على المعلومات اللازمة ، حيث وزعت 100 استبانه على كل من فئة من الفئات الثلاث (المدققين وموظفي البنوك والمستثمرين) ، استرد منها (35،34،33) استبانه على التوالي .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أ- توجد فجوة توقعات واسعة بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية ، من موظفي البنوك والمستثمرين وذلك فيما يتعلق بمسئولية المدققين بمنع الغش والتضليل في القـوائم الماليـة، والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية ، وأسلوب العمل المتبع لإجراء عملية التدقيق .

ب- توجد فجوة توقعات في التدقيق من حيث مدى اعتماد مستخدمي القوائم الماليـة علـى التدقيق ، وعلى القوائم المالية المدقَقة في مصر .

أوصت الدراسة بضرورة تقليص فجوة التوقعات الموجودة بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية ، وذلك عن طريق إصدار المدققين لتقرير تدقيق مطول – وهو تقرير مفصل للمـدقق الخارجي حول فحصه للبيانات المالية للعميل ، ويتضمن أراء المـدقق بخـصوص الوضـع المالي والتشغيلي للعميل ، والنسب المئوية للتغيرات في الحسابات ، وتقيـيم الحالـة الماليـة والتوصيات بخصوص تحسين النظام المالي للعميل – والعمل على توسيع إطار العمـل فـي التدقيق ، وتقوية نزاهة المدققين في عملهم وأخيرا تعليم أو تثقيف مستخدمي القوائم الماليـة بطبيعة مهنة التدقيق .

18) دراســة (Schelluch & Gay,2006) بعنــوان " Assurance Provided by Auditors Reports on Prospective Financial information : Implication for The Expectation Gap"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى وجود فجوة توقعات بين المدققين ومـستخدمي القـوائم المالية ، وذلك فيما يتعلق بحصول المدقق على تأكيد معقول يمكنه من إبداء رأيه حول صحة البيانات المالية ، كما هدفت إلى معرفة توقعات مستخدمي القوائم المالية بمسؤوليات المدققين وواجباتهم.

تكون مجتمع الدراسة من المدققين والمساهمين ورؤساء قسم المحاسبة في الشركات الاسترالية حيث وزعت 580 استبانه على المدققين استرد منها 338 وتم استبعاد 7 استبانات، ووزعت 301 استبانه على رؤساء قسم المحاسبة استرد منها 105 ونم استبعاد 5 استبانات، ووزعت 496 استبانه على المساهمين ، استرد منها 210 استبانه وتم استبعاد 5 استبانات .

استخدمت الأساليب الإحصائية Mann Whitney U-test وكاي تربيع لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها .

وأهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة كانت كما يلي:

أ- يعتقد المدققون بأن مستوى مسؤولياتهم ومحاسبتهم عن أعمالهم ، أعلى من ذلك الذي يعتقده معدو القوائم المالية أو المستخدمون لها تجاههم .

ب- إستناداً إلى إجابات المساهمين ، فإن عدم ذكر أي تحفظات بخصوص المخالفات او تطبيق المبادئ والسياسات والمعايير المحاسبية والظروف التعاقدية المقبولة عموماً في تقرير المدقق بسبب عدم ظهورها أمامه عند إجراء اختباراته في عملية التدقيق التي أجراها للبيانات المالية ، يؤثر على قرارات المستخدمين للبيانات المالية .

ج- تتأثر توقعات الاطراف المستخدمة للبيانات المالية بنوع التقرير وذلك حسب احتوائه على تأكيد ايجابي أو سلبي .

د- تعتقد الأطراف المستخدمة للبيانات المالية بأن مدقق الحسابات لديه مسؤولية أكبر في حالة كان تقريره يحتوي على تأكيد ايجابي اكثر من تقريره الذي يحتوي على تاكيد سلبي .

19) دراسة (Haniffa & Hudaib,2007) بعنوان "Locating Audit Expectations Gap Within A Cultural Context : The Case of Saudi Arabia "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أنواع فجوة التوقعات الموجودة في بيئة التدقيق في المملكة العربية السعودية ، وبشكل محدد أكثر ، محاولة التحقق من تأثير البيئة الاجتماعية على توقعات مستخدمي القوائم المالية نحو نوعية التدقيق وأداء المدققين .

تكون مجتمع الدراسة من : المدققين والمديرين الماليين ومديري الائتمان ومديري الصناديق الاستثمارية /محللي الاستثمار ،المساهمين ، ممثلين من الهيئات الحكومية مثل دائرة ضريبة الدخل والزكاة ومجلس التدقيق العام وصندوق النقد العربي السعودي .

تم استخدام نوعين من الأساليب لجمع البيانات اللازمة وهما :

أ- الاستبانه : حيث وزعت 115 استبانه على المدققين كان المسترد منها والصالح للاستخدام 58 استبانه ، و60 استبانه على المديرين الماليين استرد منها 31 استبانه ، و60 استبانه على مديري الائتمان استرد منها 33 استبانه ، و30 استبانه على مديري صناديق الاستثمار ومحللي الاستثمار استرد منها 27 استبانه ، فيما وزعت 25 استبانه على هيئات حكومية مثل دائرة ضريبة الدخل والزكاة استرد منها 9 استبانات .

ب- المقابلات الشخصية : تم إجراء المقابلات الشخصية مع 14 مدققاً ، 7 مديرين ماليين و 7 مديرين ائتمان و 5 مديرين صناديق استثمار ومحللي استثمار و 10 مساهمين و 5 مسئولين عاملين في هيئات حكومية .

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كان كالأتي:

- وجود فجوة توقعات في التدقيق تتعلق بأداء المدققين ، وتعرف بفجوة الأداء .
- كانت توقعات مستخدمي القوائم المالية لمسئوليات المدققين وواجباتهم بالتحقق من الغش والتلاعب الموجود في القوائم المالية تشير إلى أن أداء المدققين كان أقل من المستوى

المطلوب ، بينما عزا المدققون ذلك الأمر إلى عجز المعايير ، إضافة إلى نقص الرقابة الداخلية الموجود في كثير من الشركات السعودية.

- أظهرت النتائج أن هناك أربعة أسباب رئيسة ، مسببة لنشوء فجوة الأداء وهي : سياسة منح رخص مزاولة المهنة للمدققين، وسياسة توظيف المدققين ، والتركيبة القانونية والسياسية والقيم الاجتماعية السائدة .

- توجد فجوة توقعات تتعلق بتقديم المدققين لخدمات إضافية للشركات المدقّق عليها ، حيث أبدى مستخدمو القوائم المالية اعتقادهم بضرورة إلزام مدققي الحسابات بعدم تقديم خدمات أخرى للشركات مقرونة مع خدمات التدقيق ، لأن ذلك يؤدي إلى تدني استقلالية المدقق .

- أظهر المسح الذي اجري من خلال المقابلات الشخصية ، بأن المحسوبية في توظيف الأقارب وتوظيف الأصدقاء في شركات التدقيق ، والتدخل الزائد من الدولة في مهنة التدقيق، وعدم فاعلية النظام القانوني الثنائي في معالجة الكثير من النزاعات القانونية التي تحدث في بيئة التدقيق ، فإن كل هذه الأمور تحد من تحقيق أداء فعال للمدققين .

- أظهرت المقابلات الشخصية ، أن كل من المدققين ومستخدمي القوائم المالية اتفقوا على أن القيم الاجتماعية تعيق تحقيق أداء فعال من قبل المدققين .

20) دراسة (Sidani,2007) بعنوان "The Audit Expectation Gap : Evidence From Lebanon"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى وجود فجوة التوقعات في لبنان ، بين المحاسبين وغير المحاسبين نحو دور ومسؤوليات المدققين .

تكون مجتمع الدراسة من المدققين و المحاسبين و القضاة و المحامين وموظفي البنوك ، والوسطاء الماليين .

تم استخدام الاستبانه للحصول على المعلومات ، حيث وزعت 168 استبانه على عينة الدراسة ، وتم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لتحليل بيانات الدراسة .

أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كانت كالأتي:

أ- توجد فجوة توقعات معقولة في بيئة التدقيق اللبنانية (فجوة المعقولية) .

ب- هناك فجوة بين المدققين مقارنة مع توقعات مستخدمي القوائم المالية لأداء المدققين.

ت-يوجد اختلاف مهم يتعلق بدور المدققين باكتشاف الغش والتضليل في القوائم المالية.

21) دراسة (Saha & Bauah,2008) بعنوان "Audit Expectation Gap in India : An empirical Servey"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى وجود فجوة توقعات في الهند بين المدققين والأطراف المستخدمة للقوائم المالية .

تكون مجتمع الدراسة من مجموعتين رئيستين هما :

- المدققون
- الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وشملت ثلاث فئات هي: مديرون ماليون ، موظفو بنوك، صحفيون ماليون .

استخدمت الاستبانه لجمع البيانات اللازمة حيث وزعت عليهم بواسطة البريد على الشكل الآتي : 200 مديراً مالياً استرد منها 187 استبانه، 50 موظف بنك استرد منها 35 استبانه ، 50 صحفياً مالياً استرد منها 43 استبانه ، 1000 مدقق حسابات استرد منها 780 استبانه ، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات التي تم الإجابة عليها 1045 استبانه وبنسبة 81.9 % .

استخدم أسلوب الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، إضافة لاختبار كاي تربيع لتحليل بيانات الدراسة .

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود فجوة التوقعات بشكل كبير بين المدققين والأطراف المستخدمة للقوائم المالية ، وتحديدا فيما يتعلق بدور ومسؤوليات المدقق كما يلي :

- اكتشاف التضليل في القوائم المالية .
- قدرة المدقق على التنبؤ باستمرارية الشركة .
- قضايا مختلفة متعلقة باستقلالية المدقق وكفاءته المهنية .
- قدرة المدقق على تقييم المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالشركة .

22) دراسة (Lee et al, 2008) بعنوان "A Study of Auditors Responsibility for Fraud Detection in Malaysia"

هدفت الدراسة لمعرفة مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لوجود تلاعب وتضليل في القوائم المالية للشركات في ماليزيا ، ومعرفة توقعاتهم تجاه مسؤوليات المدققين في اكتشاف التضليل ، وانجازهم لإجراءات عملية التدقيق بالشكل اللازم ، كذلك حاولت الدراسة معرفة توقعات مستخدمي القوائم المالية بمدى التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق في ماليزيا .

تكون مجتمع الدراسة من موظفي البنوك ومديري الشركات ومستثمرين ومحاسبين، ولتحقيق هدف الدراسة ، استخدمت الاستبانه لجمع المعلومات ، حيث تم توزيع 200 استبانه على عينة الدراسة ، استرد منها 92 استبانه وبنسبة 46% .

استخدم أسلوب الإحصاء الوصفي مثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لتحليل بيانات الدراسة .

ابرز نتائج الدراسة ، أظهرت وجود غش وتضليل في القوائم المالية ، كما أظهرت الدراسة عدم معرفة مستخدمي القوائم المالية بطبيعة مهنة التدقيق ،بسبب أن توقعاتهم تجاه مسؤوليات المدققين بكشف الغش والتضليل ، تفوق متطلبات معايير التدقيق ، وعدم إدراكهم لدور المدقق بكشف الأخطاء.

2-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتناول الدراسة الحالية فجوة التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية ، بينما تناولت دراسة (لطفي،2001) ، انطباع مسئولي الإقراض والائتمان عن تقرير مدقق الحسابات ، حيث كانت تعكس وجهة نظر مسئولي الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المدققين ، وبالتالي فإن تلك الدراسة لم تقم بتحديد فجوة التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان .

بينما دراسة (العمري،2003) تناولت فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات والمستثمرين (أفراد ، وسطاء ماليين ، موظفي وحدات استثمار في البنوك) .

كذلك دراسة (حجير،2001) تناولت فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في الأردن ، لكنها لم تأخذ برأي المدققين .

بينما دراسة (McEnroe & Martens,2001) تناولت فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين ، حيث تم اقتباس العبارات الواردة في استبانتهم وتطبيقها على عينة هذه الدراسة.

لذلك فإن هذه الدراسة ستتحقق من مدى وجود فجوة توقعات بـــين المـــدققين ومـــسئولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ، كما أنها ستحاول التعرف على الأهمية النسبية للعوامل من حيث مدى تأثيرها على فجوة التوقعات في التدقيق .

3-3 فرضيات الدراسة

من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع فجوة التوقعات، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : لا توجد فجوة بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية .

الفرضية الثانية : لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها .

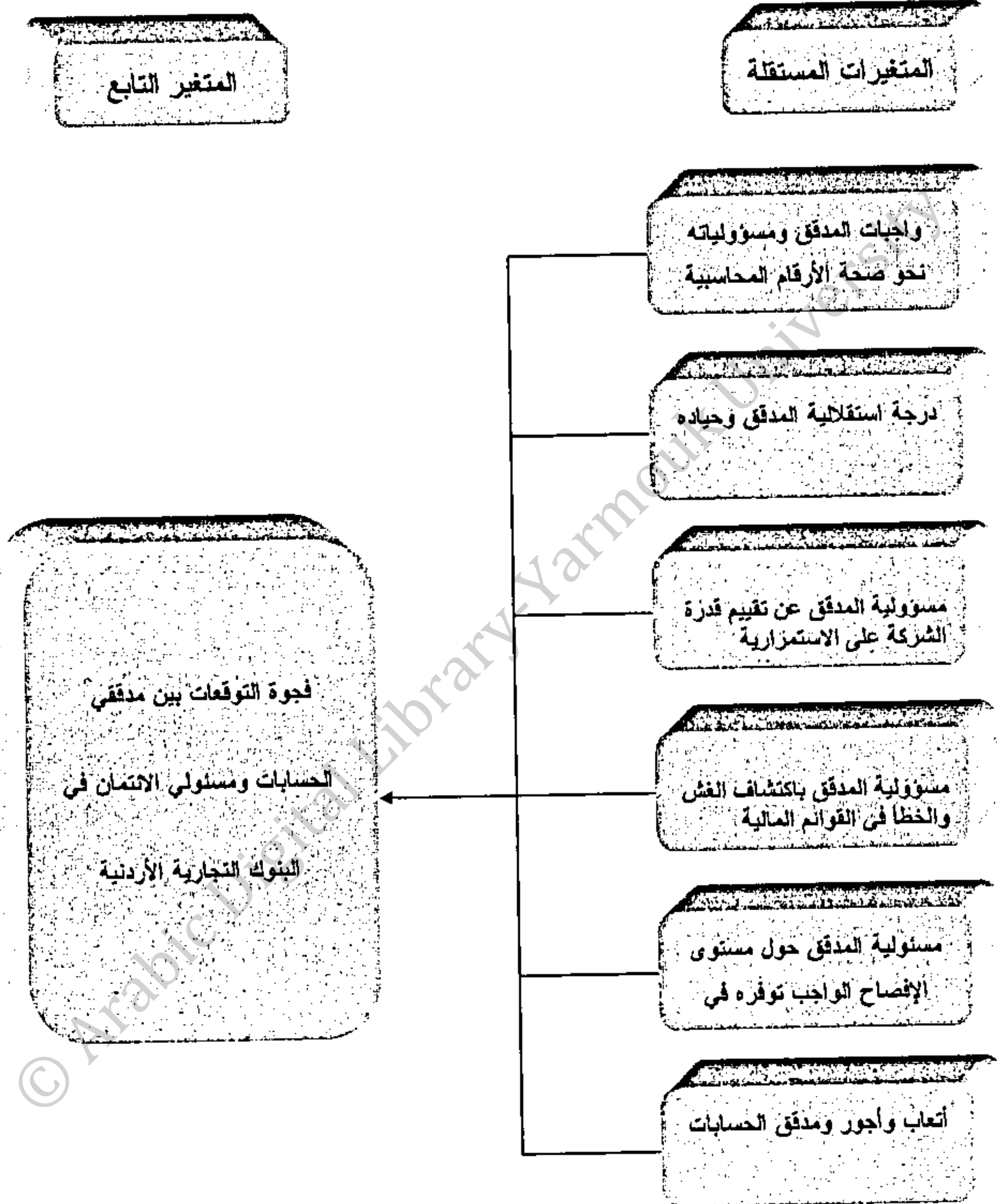
الفرضية الثالثة : لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان نحو واجبات المدقق ومسؤولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

الفرضية الرابعة : لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول واجبات ومسئوليات المدقق باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية .

الفرضية الخامسة : لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية .

الفرضية السادسة : لا يوجد أثر لأتعاب وأجور مدقق الحسابات على فجوة التوقعات .

4-3 نموذج الدراسة



الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 أساليب جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على نوعية البيانات التالية :

1) بيانات ثانوية: من خلال مراجعة الكتب والأدبيات السابقة والمقالات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2) بيانات أولية : حيث وزعت استبانه على عينة مؤلفة من فئتين مستقلتين ذات علاقة بموضوع الدراسة وهما المدققون ومسئولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية .

تم إقتباس العبارات الواردة في هذه الإستبانة من دراسة (McEnroe and Martens,2001) بعنوان"Auditors and Investors Perceptions of the Expectation Gap" .

قسمت الإستبانه إلى جزئيين، الجزء الأول يتعلق بالجوانب الشخصية لكل من مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان، أما الجزء الثاني فيتعلق بفجوة التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

تم استخدام مقياس ليكرت الرباعي حيث تم اعطاء الدرجات على الشكل الآتي:

موافق بشده (4) ، موافق (3) ، غير موافق (2) ، غير موافق بشده (1) .

وعليه سيكون متوسط أداة القياس = ((1+2+3+4)/ 4) = 2.5

4-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من :

1) مسئولي الائتمان العاملين في الإدارات العامة لدى البنوك التجارية الأردنية ، حيث بلـــغ عدد البنوك التجارية الأردنية (15 بنكاً).

2) مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين الذين يحملون رخصة مزاولة تدقيق الحـــسابات، والذين يعملون فعلياً في مكاتب تدقيق مرخصة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، وبلغ عددهم 382 مدقق (حسب جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،2008).

عينة الدراسة

تم توزيع (60) استبانه على مسئولي الائتمان العاملين في الإدارات العامة لـ (10) بنوك تجارية أردنية وبواقع (6) استبانات لكل بنك، استرد منها (55) استبانه، وتم استبعاد (3) استبانات لعدم اكتمال تعبئتها، وبنسبة (87%) من عدد الاستبانات الموزعة.

بخصوص عينة المدققين، تم توزيع (100) استبانه عشوائياً ، استرد منها (76) اســتبانه وتم اســتبعاد إستبانتين لعدم اكتمال تعبئتهما، أي ما نسبته (19.3%) من مجتمع الدراسة ، وهي مساوية تقريباً للحد الأدنى لعينة مجتمع صغير نسبياً (20%) في الدراســات المــسحية (النجار،2007).

3-4 خصائص عينة المدققين

فيما يلي وصف لخصائص عينة مدققي الحسابات حيث يتضح من هـــذه الخـــصائص مـــدى إمكانية الاعتماد على هذه العينة :

1- العمر

يبين الجدول رقم (4-1) توزيع المدققين من حيث العمر

جدول رقم (4-1)

توزيع المدققين من حيث العمر

العمر	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
أقل من 25 سنة	1	1.4	1.4
من 25-35 سنة	26	35.1	36.5
من 36-50	34	45.9	82.4
أكثر من 50 سنة	13	17.6	100
المجموع	74	100	---

يبين الجدول رقم (4-1) أن ما نسبته 45.9% من عينة المدققين تتراوح أعمارهم مـــن (36-50) سنة وكانت نسبة المدققين الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة 17.6% وهذا قد يدل على أن نسبة جيدة من المدققين لديهم الخبرات الكافية في ممارسة مهنة التدقيق .

2- المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (4-2) توزيع المدققين من حيث المؤهل العلمي

جدول رقم (4-2)

توزيع المدققين من حيث المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
الماجستير	9	12.2	12.2
البكالوريوس	64	86.5	98.6
الدبلوم	1	1.4	100
المجموع	74	100	---

يبين الجدول رقم (4-2) أن غالبية المدققين هم من أصحاب الكفاءات العلمية حيث بلغت أعلى نسبة لحملة البكالوريوس 86.5% تلاها حملة الماجستير 12.2% وأقلها ممن يحملون الدبلوم 1.4% مما يدل أن مهنة التدقيق تستقطب الكفاءات العلمية ، كما أن ذلك يتوافق مع قانون تنظيم المهنة – نظام رقم (7) لسنة 2006 المادة (10- ب) .

3- التخصص العلمي

يبين الجدول رقم (4-3) توزيع المدققين من حيث التخصص العلمي

جدول رقم (4-3)

توزيع المدققين من حيث التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
المحاسبة	63	85.1	85.1
العلوم المالية والمصرفية	5	6.8	91.9
أخرى	6	8.1	100
المجموع	74	100	---

يبين الجدول رقم (4-3) أن غالبية العاملين في مكاتب التدقيق هم من تخصص المحاسبة وبنسبة 85.1% مما يعني أن هناك توجه من مكاتب التدقيق لتعيين المدققين من تخصص المحاسبة كونه أكثر التخصصات إلماماً بالأمور المحاسبية من باقي التخصصات الأخرى ، وكانت نسبة تخصص العوم المالية والمصرفية قليلة حيث بلغت 6.8% ، في حين بلغت نسبة التخصصات الأخرى كالإدارة والتمويل والاقتصاد و نظم المعلومات 8.1% وهذا يدل على توفر المؤهل العلمي المناسب لديهم لتعبئة الاستبانه.

4- المؤهل المهني

يبين الجدول رقم (4-4) توزيع المدققين من حيث المؤهل العلمي

جدول رقم (4-4)

توزيع المدققين من حيث المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
CPA	2	2.7	2.7
JCPA	60	81.1	83.8
JCPA+CPA	12	16.2	100
المجموع	74	100	---

من خلال الجدول (4-4) ، نلاحظ أن ما نسبته 81.1% من عينة المدققين يحملون شهادة محاسب قانوني أردني ، وأن ما نسبته 16.2% من المدققين يحملون شهادة محاسب قانوني أردني و CPA حيث يعمل معظمهم في شركات التدقيق الكبرى، بينما كان من يحمل من المدققين شهادة CPA فقط ما نسبته 2.7% . وهذا يدل على أن جميع عينة المدققين يحملون شهادات مهنية تخص مهنة التدقيق ، ويستطيعون التعامل مع الاستبانه بشكل فعال.

5- عدد سنوات الخبرة العملية في التدقيق

يبين الجدول رقم (4-5) توزيع المدققين من حيث عدد سنوات الخبرة العملية في التدقيق

جدول رقم (4-5)

توزيع المدققين من حيث عدد سنوات الخبرة العملية في التدقيق

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
أقل من 3 سنوات	6	8.1	8.1
من 3-6 سنوات	11	14.9	23
من 7-10 سنوات	22	29.7	52.7
أكثر من 10 سنوات	35	47.3	100
المجموع	74	100	---

يبين الجدول رقم (4-5) أن نسبة المدققين الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات بلغت 47.3% ، تليها نسبة المدققين الذين لديهم خبرة ما بين (7-10)سنوات حيث بلغت 29.7% ثم المدققين الذين لديهم خبرة من (3-6) سنوات حيث بلغت نسبتهم 14.9% وكانت نسبة 8.1% من المدققين لديهم خبرة أقل من 3 سنوات . ولعل هذا ينسجم مع أعمار المدققين عينة الدراسة كما ظهر في الجدول رقم (4-1).

6- عدد المدققين في مكتب التدقيق

يبين الجدول رقم (4-6) توزيع المدققين من عدد المدققين الذين يعملون في مكتب التدقيق

جدول رقم (4-6)

توزيع المدققين من حيث عدد المدققين الذين يعملون في مكتب التدقيق

عدد المدققين في المكتب	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
من 1-3	16	21.6	21.6
من 4-6	25	33.8	55.4
من 7-10	12	16.2	71.6
من 11-15	8	10.8	82.4
أكثر من 15	13	17.6	100
المجموع	74	100	---

يبين الجدول رقم (4-6) أن ما نسبته 33.8% من عينة المدققين أشاروا إلى أنهم يعملون في مكاتب يبلغ عدد المدققين فيها من (4-6) مدققين وما نسبته 21.6% يعملون في مكاتب تدقيق يبلغ عدد المدققين فيها من (1-3) مدققين ، ويشير الباحث الى ان ما تمثله نسبة 17.6% من إجابات عينة المدققين الذين يعملون في مكاتب تدقيق يزيد عدد المدققين بها عن 15 مدقق ، تعود الى أن عدد من المدققين يعملون في مكتب واحد (شركات تدقيق كبرى) مما عمل على زيادة هذه النسبة .

7- ترخيص بحمل شهادة مزاولة مهنة

يبين الجدول رقم (4-7) توزيع المدققين الذين يحملون شهادة مزاولة مهنة

جدول رقم (4-7)

توزيع المدققين من حيث حملهم لشهادة مزاولة المهنة

ترخيص بحمل شهادة مزاولة مهنة	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
نعم	72	97.3	97.2
لا	2	2.7	100
المجموع	74	100	---

يبين الجدول رقم (4-7) أن نسبة المدققين الذين يحملون شهادة مزاولة مهنة في الأردن ضمن عينة الدراسة هي 97.3% من عينة الدراسة من المدققين ، وهذا يعزز إجابة ما تم التوصل إليه في الجدول رقم (4-4) حول المؤهل المهني الذي يحمله المدقق.

8- عدد الشركات المساهمة العامة التي يقوم المكتب بتدقيق حساباتها

يبين الجدول رقم (4-8) توزيع المدققين الذين يقومون بالتدقيق على شركات مساهمة

جدول رقم (4-8)

توزيع المدققين من حيث عدد الشركات المساهمة العامة التي يقوم المكتب بتدقيق حساباتها

عدد الشركات	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
أقل من 5 شركات	41	55.4	55.4
من 5-10 شركات	17	23	78.4
أكثر من 10 شركات	16	21.6	100
المجموع	74	100	---

يبين الجدول رقم (4-8) أن ما نسبته 55.4% من عينة المدققين يقومون بتدقيق حسابات أقل من 5 شركات مساهمة ونسبة 23% من المدققين يقومون بتدقيق من 5-10 شركات مساهمة تليها نسبة 21.6% من المدققين الذين يقومون بتدقيق أكثر من 10 شركات مساهمة ، ولعل هذا يشير إلى أن شركات التدقيق الكبرى التي يعمل بها أكثر من 10 مدققين ، هي التي تقوم بتدقيق حسابات أكثر من 10 شركات مساهمة .

9- ارتباط المكتب مع شركات تدقيق دولية

يبين الجدول رقم (4-9) توزيع المدققين من حيث ارتباط المكاتب التي يعملون بها مع شركات تدقيق دولية

جدول رقم (4-9)

توزيع المدققين من حيث ارتباط المكتب مع شركات تدقيق دولية

ارتباط المكتب مع شركة تدقيق دولية	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
نعم	16	21.6	21.6
لا	58	78.4	100
المجموع	74	100	---

يبين الجدول رقم (4-9) أن ما نسبته 21.6% من عينة المدققين يعملون في مكاتب تــدقيق لها ارتباط مع شركات تدقيق دولية ، وهؤلاء المدققين في معظمهم من العاملين فــي مكاتــب التدقيق المحلية الكبرى ، بينما كانت نسبة المدققين الذين يعملون في مكاتب تدقيق لــيس لهــا ارتباط مع شركات التدقيق الدولية 78.4% ، وهم في الغالب من أصــحاب مكاتــب التــدقيق الصغرى.

4-4 خصائص عينة مسئولي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية

فيما يلي وصف لخصائص عينة مسئولي الائتمان في البنوك التجارية الاردنية حيث يتــضح من هذه الخصائص مدى إمكانية الاعتماد على هذه العينة :

1- العمر

يبين الجدول رقم (4-10) توزيع مسئولي الائتمان من حيث العمر

جدول رقم (4-10)

توزيع مسئولي الائتمان من حيث العمر

العمر	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
أقل من 25 سنة	6	11.5	11.5
من 25-35 سنة	26	50	61.5
من 36-50	20	38.5	100
المجموع	52	100	---

يبين الجدول رقم (4-10) أن ما نسبته 50% من عينة مسئولي الائتمان تتراوح أعمارهم من 25-35 سنة ، وما نسبته 38.5% من المسئولين تتراوح أعمارهم بين 36-50 ســنة ،

وهذا يدل على أن نسبة جيدة منهم يعتبروا من أصحاب الخبرة في مجال عملهم ، مما يمكنهم من اتخاذ قرار الائتمان بناءً على القوائم المالية المدققة .

2- المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (4-11) توزيع مسئولي الائتمان من حيث المؤهل العلمي

جدول رقم (4-11)

توزيع مسئولي الائتمان من حيث المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
الماجستير	16	30.8	30.8
البكالوريوس	35	67.3	98.1
الدبلوم	1	1.9	100
المجموع	52	100	---

يبين الجدول رقم (4-11) أن نسبة 67.3% من مسئولي الائتمان يحملون شهادة البكالوريوس تليها نسبة 30.8% من حملة شهادة الماجستير ، وهذا يدل على أن عينة مسئولي الائتمان هم من أصحاب الكفاءات العلمية .

3- التخصص العلمي

يبين الجدول رقم (4-12) توزيع مسئولي الائتمان من حيث التخصص العلمي

جدول رقم (4-12)

توزيع مسئولي الائتمان من حيث التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
المحاسبة	25	48.1	48.1
العلوم المالية والمصرفية	18	34.6	82.7
أحد تخصصات العلوم الإدارية	7	13.5	96.2
أخرى	2	3.8	100
المجموع	52	100	---

يبين الجدول رقم (4-12) أن ما نسبته 48.1% من مسئولي الائتمان هم من تخصص المحاسبة وما نسبته 34.6% من تخصص العلوم المالية والمصرفية وما نسبته 13.5% من التخصصات المختلفة في العلوم الإدارية مثل تخصص إدارة أعمال والتمويل، مما يدل على أن غالبية مسئولي الائتمان هم من تخصصات تعتبر الأقرب إلى واقع مهنة التحليل الائتماني من غيرها من التخصصات.

4- عدد سنوات الخبرة العملية في تحليل الائتمان

يبين الجدول رقم (4-13) توزيع مسئولي الائتمان من حيث عدد سنوات الخبرة العملية في تحليل الائتمان

جدول رقم (4-13)

توزيع مسئولي الائتمان من حيث عدد سنوات الخبرة العملية في تحليل الائتمان

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
أقل من 3 سنوات	9	17.3	17.3
من 3-6 سنوات	15	28.8	46.2
من 7-10 سنوات	11	21.2	67.3
أكثر من 10 سنوات	17	32.7	100
المجموع	52	100	---

يبين الجدول رقم (4-13) أن ما نسبته 32.7% من مسئولي الائتمان لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات ،وما نسبته 21.2% لديهم خبرة تزيد عن 7 سنوات وكانت أقل نسبة هي لمسئولي الائتمان الذين لديهم خبرة تقل عن 3 سنوات حيث بلغت 17.3% من عينة مسئولي الائتمان ، وهذا يدل على أن نسبة جيدة من مسئولي الائتمان لديهم القدرة على فهم أسئلة الاستبانه والإجابة عليها بكفاءة واقتدار .

5- المركز الوظيفي في دائرة الائتمان

توزيع مسئولي الائتمان من حيث المركز الوظيفي في دائرة الائتمان

جدول رقم (4-14)

توزيع مسئولي الائتمان من حيث المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة %	النسبة المجمعة %
مدير ائتمان	16	30.8	30.8
مسئول ائتمان	13	25	55.8
ضابط ائتمان	18	34.6	90.4
أخرى	5	9.6	100
المجموع	52	100	---

يبين الجدول رقم (4-14) أن ما نسبته 30.8% من مسئولي الائتمان يشغلون مركز مدير ائتمان ، يلي ذلك ضباط الائتمان بنسبة 34.6% ثم نسبة 25% يشغلون وظيفة مسئول ائتمان ، مما يدل على أن مسئولي الائتمان هم من أصحاب قرار منح الائتمان والذين لديهم القـــدرة على تحليل القوائم المالية المدققة، لذلك تم اختيارهم من العاملين في الإدارات العامـــة لـــدى البنوك التجارية الأردنية .

4-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة

1. الإحصاء الوصفي

وذلك لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية لوصف إجابات عينة الدراسة.

2. اختبار T للمقارنات الثنائية بين متوسطات حساب عينتين مستقلتين .

وقد تم استخدامه لاختبار مدى وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

إن قاعدة القرار هي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة إذا كانت درجة الاحتمالية ((Sig. 2-tailed) (P-value)) أقل من (5%) والتي تمثل مستوى الدلالة الإحصائية المطلوبة ، وهذا يعني وجود فرق معنوي في متوسطات المتغيرات بين فئتي الدراسة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فرق ذو دلالة معنوية بين متوسطات العينيتين المستقلتين .

لتحقيق هذه الغاية ، فقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) لتحليل البيانات وتبويبها في جداول تكرارية ونسب مئوية ، واستخدام الأساليب الإحصائية المذكورة آنفا .

4-6 اختبار صدق الأداة وثباتها

تم عرض الاستبانه على عدد من الاساتذه الجامعيين المختصين للتحقق من صدق الاستبانه حيث أبدو مجموعة من الملاحظات، وبعد مناقشتها مع الأستاذ المشرف، تم تعديل فقرات الاستبانة، كما هو موضح في الملحق رقم (5) .

تم احتساب معامل الثبات باستخدام (كرونباخ ألفا)، للتحقق من الصدق المنطقي للإستبانه، حيث بلغ معامل ثبات إجابات المدققين (66 %) فيما بلغ معامل ثبات إجابات مسئولي الائتمان (70 %)، وهي نسب جيدة كونها أعلى من الحد الأدنى والبالغة (60 %)، مما يعني توفر مصداقية في إجابات فقرات الاستبانة (Sekaran, 2003) .

الفصل الخامس

تحليل البيانات والنتائج

5-1 تحليل البيانات

تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، كما تم استخدام اختبار T للمقارنات الثنائية ، لتحليل فرضيات هذه الدراسة.

إن قاعدة القرار هي رفض الفرضية الصفرية إذا كانت درجة الاحتمالية (P-value) أقل من α = 0.05 وهي مستوى الدلالة المطلوب ، وقبول الفرضية الصفرية إذا كانت درجة الاحتمالية (P-value) أكبر من α = 0.05 .

تم إحتساب T بين عينة المدققين وعينة مسئولي الائتمان بافتراض تساوي التباين في جميع الفرضيات، وحَدَّد ذلك قيمة F الموجودة في Levene's Test for Equality of Variances.

إن متوسط أداة القياس = (4+3+2+1)/4 = 2.5 لاعتبار الرأي ايجابياً ، حيث أستخدم مقياس ليكرت الرباعي .

تشير الرموز التالية إلى ما يلي :

- سَ : المتوسط الحسابي
- ع : الانحراف المعياري
- ن : عدد المدققين / مسئولي الائتمان

أ- فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

فيما يلي جدول رقم (5-15) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية

جدول رقم (5-15)

آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية

العبارة	مدققون ن=74		مسئولو ائتمان ن=52	
	سَ	ع	سَ	ع
1-على المدقق التأكد من أن السياسات المحاسبية المتبعة لدى الشركة المدقَق عليها تعكس الواقع الاقتصادي لعملياتها التجارية والتي تبنى على أساسها القوائم المالية.	3.40	0.68	3.5	0.54
2-على المدقق التأكد من التزام إدارة الشركة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .	3.66	0.50	3.57	0.60
3- على المدقق التحقق من عدم وجود مغالاة من قبل إدارة الشركة بإجراء التقديرات المحاسبية التي تنعكس إيجابا على القوائم المالية.	3.45	0.55	3.57	0.53
4- على المدقق أن يتحقق من مدى سلامة وفاعلية النظم والسياسات المحاسبية المستخدمة لدى الشركة المدقَق عليها.	3.44	0.60	3.5	0.57
5- على المدقق أن يتحقق من مدى عدالة ما تعكسه القوائم المالية حول نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة المدقَق عليها.	3.47	0.50	3.61	0.49
6- على المدقق أن يقوم بتقويم السياسات المحاسبية للشركة المدقَق عليها.	3.16	0.74	2.86	0.68
7-إن التقرير النظيف الذي يصدره مدقق الحسابات يعني أن الشركة ناجحة اقتصادياً	1.91	0.91	2.03	0.86

يبين الجدول رقم(5-15) ، أن أراء المدققين ومسئولي الائتمان ايجابية (بمعنى الموافقة على هذه العبارات) حيث كانت فوق المتوسط ، باستثناء أراء المدققين حول الفقرة السابعة والتي تنص على أن التقرير النظيف الذي يصدره مدقق الحسابات يعني أن الشركة ناجحة

إقتصادياً ،حيث انخفض المتوسط عن 2.5 ،.ونلاحظ من الملحق رقم (6) أن ما نسبته 24.4% (6.8 %موافق بشده و 17.6% موافق) من المدققين يعتقدون بأن التقرير النظيف الذي يصدره المدقق يعني أن الشركة ناجحة اقتصاديا .

كما كانت أراء مسئولي الائتمان أقل من المتوسط حول العبارة السابعة ، حيث يبين ملحق رقم (7) أن ما نسبته 23.1% (7.7% موافق بشده و 15.4% موافق) من مسئولي الائتمان يعتقدون بأن التقرير النظيف الذي يصدره المدقق يعني أن الشركة ناجحة اقتصاديا .

اختبار الفرضية الأولى:

يوضح الجدول رقم (5-16) متوسط آراء المدققين ومسئولي الائتمان والانحراف المعياري لإجمالي العبارات من (1-7) ، ودرجة الاحتمالية (P-value) ، وقيمة t المحسوبة عند مستوى الدلالة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية.

جدول(5-16)

نتيجة اختبار الفرضية الأولى حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	P-value Sig.(2-taliled)	T المحسوبة	الدلالة الإحصائية α	نتيجة الفرضية
المدققون	3.21	0.43	0.77	-0.29	0.05	قبول
مسئولو الائتمان	3.23	0.33				

بلغ متوسط إجابات المدققين 3.21 وبانحراف منخفض 0.43 ، ومتوسط إجابات مسئولي الائتمان 3.23 وبانحراف منخفض 0.33 ، حيث يلاحظ أن الانحراف المعياري لم يتجاوز 50% من المتوسط الحسابي لكل من إجابات المدققين ومسئولي الائتمان ، مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبما أن درجة الاحتمالية (p-value) اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية α ، لذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تفيد بأنه " لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية" .

ب- فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها.

فيما يلي جدول رقم (5-17) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته نحو استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها

جدول رقم (5-17)

آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها

العبارة	مدققون ن=74		مسئولو ائتمان ن=52	
	سَ	ع	سَ	ع
8- على المدقق أن يحافظ على استقلاليته عن الشركة المدقق عليها.	3.70	0.51	3.82	0.38
9- إن ارتباط المدقق مع الشركة لفترة طويلة يؤثر على استقلاليته وحياده .	2.35	0.80	3.07	0.65
10- إن تغيير المدقق بعد فترة زمنية يزيد من استقلاليته عن الشركة المدقق عليه .	2.43	0.77	3.03	0.65
11- على مدقق الحسابات أن لا يقدم خدمات استشارية للشركة المدقق عليها .	2.41	0.77	2.92	0.81
12- يجب أن لا يكون هناك مصلحة مادية للمدقق مع الشركة المدقق عليها.	3.41	0.61	3.75	0.55

يبين الجدول رقم(5-17) ، أن أراء مسئولي الائتمان ايجابية تجاه جميع العبارات، حيث كانت فوق المتوسط ، بينما انخفضت أراء المدققين حول الفقرة التاسعة والعاشرة والحادي عشرة عن المتوسط وهو 2.5 ، ونلاحظ من الملحق رقم (6) أن ما نسبته 39.2% من

المدققين يعتقدون بأن ارتباط المدقق مع الشركة لفترة طويلة يؤثر على استقلاليته وحياده، وما نسبته 41.9% من المدققين يعتقدون بأن تغيير المدقق بعد فترة زمنية يزيد من استقلاليته عن الشركة المدقق عليها ، وما نسبته 40.6% من المدققين يعتقدون بأنه على مدقق الحسابات أن لا يقدم خدمات استشارية للشركة المدقق عليها ، ويرى الباحث أن تقديم مدقق الحسابات لخدمات استشارية للشركة المدقق عليها ، قد يؤثر على حياده واستقلاليته نحو الشركة المدقق عليها.

اختبار الفرضية الثانية:

يوضح الجدول رقم (5-18) متوسط آراء المدققين ومسئولي الائتمان والانحراف المعياري لإجمالي العبارات من (8-12) ، ودرجة الاحتمالية (P-value) ، وقيمة t المحسوبة عند مستوى الدلالة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية.

جدول(5-18)

نتيجة اختبار الفرضية الثانية حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	P-value Sig.(2-taliled)	T المحسوبة	الدلالة الإحصائية α	نتيجة الفرضية
المدققون	2.86	0.40	0	-6.67	0.05	رفض
مسئولو الائتمان	3.32	0.33				

بلغ متوسط إجابات المدققين 2.86 وبانحراف منخفض 0.40 ، ومتوسط إجابات مسئولي الائتمان 3.32 وبانحراف منخفض 0.33 ، ، مما يدل على تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير في إجابات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبما أن درجة الاحتمالية (p-value) اقل من مستوى الدلالة الإحصائية α ، لذا نــرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بأنه " توجد فجوة توقعات بـين مـدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول استقلالية المدقق وحياده نحو الشركة المدقق عليها ".

ج- فجوة توقعات بين مدققي الحـسابات ومـسئولي الائتمـان حـول واجبـات المـدقق ومسؤولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

فيما يلي جدول رقم (5-19) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبـات مدقق الحسابات ومسئولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية

جدول رقم (5-19)

آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية

العبارة	مدققون ن=74		مسئولو ائتمان ن=52	
	سَ	ع	سَ	ع
13- على المدقق التأكد من أن الشركة المدقَق عليها سوف تستمر في أعمالها في المستقبل القريب عند إصداره تقرير غير متحفظ .	3.27	0.60	2.84	0.72
14- على المدقق التأكد من أن الشركة المدقَق عليها سوف تستمر في أعمالها في المستقبل البعيد عند إصداره تقرير غير متحفظ .	2.82	0.64	2.46	0.77
15- على المدقق أن يشير في تقريره إلى أي مشاكل في استمرارية الشركة المدقق عليها .	3.40	0.52	3.26	0.71
16- على المدقق الحصول على المؤشرات التي تفيد بأن الشركة مستمرة في أعمالها .	3.29	0.54	3.09	0.63
17- على المدقق أن يقدر إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة الشركة على الاستمرارية.	3.24	0.59	3.19	0.65

يبين الجدول رقم(5-19) ، أن أراء المدققين ومسئولي الائتمان ايجابيـة تجـاه جميـع العبارات، حيث كانت فوق المتوسط ، باستثناء أراء مسئولي الائتمان حول العبـارة الرابعـة عشرة حيث انخفض المتوسط عن 2.5 ، ويلاحظ مـن الملحـق رقـم (6) أن مـا نـسبته 36.6%(13.5%موافق بشده و 23.1% موافق) من مسئولي الائتمان يعتقدون بأنـه علـى المدقق التأكد من أن الشركة المدقق عليها سوف تستمر في أعمالها في المستقبل البعيد عنـد إصداره تقرير غير متحفظ.

اختبار الفرضية الثالثة:

يوضح الجدول رقم (5-20) متوسط آراء المـدققين ومـسئولي الائتمـان والانحـراف المعياري لإجمالي العبارات من (13-17) ، ودرجـة الاحتماليـة (P-value) ، وقيمـة t المحسوبة عند مستوى الدلالة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية.

جدول(5-20)

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة حول واجبات المدقق ومسئولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	P-value Sig.(2-taliled)	T المحسوبة	الدلالة الإحصائية α	نتيجة الفرضية
المدققون	3.20	0.38	0.006	2.77	0.05	رفض
مسئولو الائتمان	2.97	0.56				

بلغ متوسط إجابات المدققين 3.20 وبانحراف منخفض 0.38 ، ومتوسط إجابات مسئولي الائتمان 2.97 وبانحراف منخفض 0.56 ، حيث يلاحظ أن الانحراف المعياري لم يتجـاوز 50% من المتوسط الحسابي لكل من إجابات المدققين ومسئولي الائتمان ، مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبما أن درجة الاحتمالية (p-value) اقل من مستوى الدلالة الاحصائية α ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بأنه " توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول واجبات المدقق ومسؤولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ".

د- فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول واجبات المدقق ومسئولياته باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية.

فيما يلي جدول رقم (5-21) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات المدقق ومسئولياته باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية

جدول رقم (5-21)

آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات مدقق الحسابات ومسئولياته باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية

العبارة	مدققون ن=74		مسئولو ائتمان ن=52	
	سَ	ع	سَ	ع
18- على المدقق التأكد من أن القوائم المالية خالية من الخطأ والاحتيال الناتج عن تلاعب الإدارة .	3.00	0.90	3.59	0.69
19- على المدقق التأكد من أن القوائم المالية خالية من الخطأ والاحتيال الناتج عن تلاعب موظفي الشركة .	2.94	0.90	3.44	0.72
20- على المدقق التحقق من عدم وجود عمليات غير قانونية مرتكبة من قبل ادارة الشركة .	3.27	0.55	3.19	0.65
21- على المدقق الحصول على تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من الأخطاء المادية وحالات الغش .	3.68	0.46	3.46	0.64
22- إن المدقق مسئول عن التحقق من سلامة نظام الرقابة الداخلي للشركة المدققة.	3.29	0.65	3.23	0.73
23- إن المدقق غير مسئول عن منع حالات الغش والخطأ .	3.25	0.57	2.86	0.71
24- إن المدقق مسئول عن تقييم دور المدقق الداخلي.	2.97	0.73	2.84	0.60

يبين الجدول رقم(5-21) ، أن أراء المدققين ومسئولي الائتمان ايجابيـة تجـاه جميـع العبارات، حيث كانت فوق المتوسط وهو 2.5 .

اختبار الفرضية الرابعة:

يبين الجدول رقم (5-22) متوسط آراء المدققين ومسئولي الائتمان والانحراف المعياري لإجمالي العبارات من (18-24) ، ودرجة الاحتمالية (P-value) ، وقيمة t المحسوبة عنـد مستوى الدلالة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية.

جدول(5-22)

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة حول واجبات المدقق ومسئولياته باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	P-value Sig.(2-taliled)	T المحسوبة	الدلالة الإحصائية α	نتيجة الفرضية
المدققون	3.20	0.32	0.655	-0.44	0.05	قبول
مسئولو الائتمان	3.23	0.39				

بلغ متوسط إجابات المدققين 3.20 وبانحراف منخفض 0.32 ومتوسط إجابات مسئولي الائتمان 3.23 وبانحراف منخفض 0.39 ، مما يدل على تقارب الآراء وعدم وجود تـشتت كبير في إجابات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبما أن درجة الاحتمالية (p-value) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية α ، لذا نقبـل الفرضية الصفرية والتي تفيد بأنه " لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحـسابات ومـسئولي الائتمان حول واجبات ومسئوليات المدقق باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية ".

هـ- فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية.

فيما يلي جدول رقم (5-23) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية

جدول رقم (5-23)

آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية

العبارة	مدققون ن=74		مسئولو ائتمان ن=52	
	سَ	ع	سَ	ع
25- على المدقق التأكد بأنه تم الإفصاح عن التغيير في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية.	3.56	0.52	3.65	0.48
26- على المدقق التأكد بأنه تم الإفصاح عن الأسباب التي أدت إلى تغيير في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية.	3.33	0.78	3.48	0.57
27- يلتزم المدقق بالتحقق من وجود إفصاح كاف عن البيانات المالية المهمة لمستخدم القوائم المالية.	3.40	0.52	3.46	0.60
28- يلتزم المدقق بالتحقق من وجود إفصاح كاف عن مشاكل الاستمرارية للشركة المدقق عليها .	3.39	0.54	3.13	0.68
29- على المدقق أن يفصح في تقريره عن عمليات الغش والتضليل الناتجة عن تلاعب الإدارة والموظفين .	3.21	0.62	3.40	0.60
30- على المدقق الإفصاح عن عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلي اللازم لحماية موجودات الشركة موضع التدقيق .	3.01	0.76	3.28	0.57

يبين الجدول رقم(5-23) ، أن أراء المدققين ومسئولي الائتمان ايجابية تجاه جميع العبارات، حيث كانت فوق المتوسط وهو 2.5 .

اختبار الفرضية الخامسة:

يبين الجدول رقم (5-24) متوسط آراء المدققين ومسئولي الائتمان والانحراف المعياري لإجمالي العبارات من (25-30) ، ودرجة الاحتمالية (P-value) ، وقيمة t المحسوبة عند مستوى الدلالة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية.

جدول(5-24)

نتيجة اختبار الفرضية الخامسة حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	P-value Sig.(2-taliled)	T المحسوبة	الدلالة الإحصائية α	نتيجة الفرضية
المدققون	3.32	0.44	0.28	-1.06	0.05	قبول
مسئولو الائتمان	3.40	0.39				

بلغ متوسط إجابات المدققين 3.32 وبانحراف منخفض 0.44 ومتوسط إجابات مسئولي الائتمان 3.40 وبانحراف منخفض 0.39 ،حيث يلاحظ أن الانحراف المعياري لم يتجاوز 50% من المتوسط الحسابي لكل من إجابات المدققين ومسئولي الائتمان ، مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية.

وبما أن درجة الاحتمالية (p-value) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية α ، لذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تفيد بأنه " لا توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية ".

و- أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات.

فيما يلي جدول رقم (5-25) الذي يبين آراء المدققين ومسئولي الائتمان حول أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات

جدول رقم (5-25)

آراء مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات

العبارة	مدققون ن=74		مسئولو ائتمان ن=52	
	سَ	ع	سَ	ع
31- إن الضغط على أتعاب وأجور مدقق الحسابات تؤثر على نوعية التدقيق	2.51	0.83	3.00	0.76
32- يجب أن لا يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمته مقابل أجر يتوقف على النتائج .	3.55	0.62	3.61	0.74
33- إن الضغط على أجور المدققين يؤدي إلى إنفاق وقت أقل على عملية التدقيق .	2.45	0.77	2.86	0.79
34- إن انتشار المنافسة بين مكاتب التدقيق للحصول على العميل يؤدي إلى انخفاض الأتعاب المهنية للمدقق وانخفاض كفاءة التدقيق.	2.94	0.93	3.00	0.76

يبين الجدول رقم(5-25) ، أن أراء المدققين ومسئولي الائتمان ايجابية تجاه جميع العبارات، حيث كانت فوق المتوسط ، باستثناء أراء المدققين حول الفقرة الثالثة والثلاثون حيث انخفض المتوسط عن 2.5 ، ويبين الملحق رقم (6) أن ما نسبته 41.9% (10.8 %موافق بشده و 31.1% موافق) من المدققين يعتقدون بأن الضغط على أجور المدققين يؤدي إلى إنفاق وقت اقل على عملية التدقيق .

اختبار الفرضية السادسة:

يوضح الجدول رقم (5-26) متوسط آراء المدققين ومسئولي الائتمان والانحراف المعياري لإجمالي العبارات من (31-34) ، ودرجة الاحتمالية (P-value) ، وقيمة t المحسوبة عند مستوى الدلالة الإحصائية α=0.05 ونتيجة الفرضية.

جدول(5-26)

نتيجة اختبار الفرضية السادسة حول أثر أتعاب وأجور تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	P-value Sig.(2-taliled)	T المحسوبة	الدلالة الإحصائية α	نتيجة الفرضية
المدققون	2.92	0.54	0.03	-2.09	0.05	رفض
مسئولو الائتمان	3.11	0.49				

بلغ متوسط إجابات المدققين 2.92 وبانحراف منخفض 0.54 ومتوسط إجابات مسئولي الائتمان 3.11 وبانحراف منخفض 0.49 ، حيث يلاحظ أن الانحراف المعياري لم يتجاوز 50% من المتوسط الحسابي لكل من إجابات المدققين ومسئولي الائتمان ، مما يدل على تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير في إجابات كل من المدققين ومسئولي الائتمان حول هذه الفرضية

وبما أن درجة الاحتمالية (p-value) أقل من مستوى الدلالة الإحصائية α ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بأنه " توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان حول أثر أتعاب وأجور مدقق الحسابات على فجوة التوقعات.

ثامناً: ترتيب العوامل حسب رأي المدققين ومسئولي الائتمان

أ- حسب رأي المدققين

تم استخراج المتوسطات الحسابية للسؤال السابع من الاستبانة وذلك للتعرف على أي من العوامل هو الأكثر تأثيرا على وجود فجوة التوقعات ، وذلك حسب رأي المدققين .

فيما يلي الجدول رقم (5-27) يوضح ترتيب العوامل الأكثر تأثيرا على فجوة التوقعات حسب رأي المدققين :

جدول رقم (5-27)

العوامل الأكثر تأثيرا على وجود فجوة التوقعات وذلك حسب رأي المدققين

العامل	المتوسط الحسابي	نسبة التأثير	الترتيب
استقلالية المدقق وحياده	4.55	%21.78	1
مسئولية المدقق باكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية	4.16	%19.91	2
مسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية	3.77	%18.05	3
واجبات المدقق ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية	3.36	%16.08	4
مسؤولية المدقق من حيث مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية	3.12	%14.94	5
أتعاب وأجور مدقق الحسابات	1.93	%9.24	6
المجموع	20.89	%100	---

ب- حسب رأي مسئولي الائتمان

فيما يلي الجدول رقم (5-28) يوضح ترتيب العوامل الأكثر تأثيرا على فجوة التوقعات حسب رأي مسئولي الائتمان:

جدول رقم (5-28)

العوامل الأكثر تأثيرا على وجود فجوة التوقعات وذلك حسب رأي مسئولي الائتمان

العامل	المتوسط الحسابي	نسبة التأثير	الترتيب
استقلالية المدقق وحياده	4.78	% 22.81	1
مسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية	4.30	%20.51	2
مسؤولية المدقق من حيث مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية	3.59	%17.13	3
أتعاب وأجور مدقق الحسابات	3.26	%15.55	4
مسئولية المدقق باكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية	3.11	%14.84	5
واجبات المدقق ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية	1.92	%9.16	6
المجموع	20.96	%100	---

يلاحظ أن العامل المتعلق باستقلالية المدقق وحياده هو أكثر العوامل تأثيراً على وجود فجوة التوقعات حسب رأي كل من المدققين و مسئولي الائتمان حيث احتل المرتبة الأولى من حيث أثره على وجود فجوة التوقعات في التدقيق وبنسبة 21.78% للمدققين و 22.81% للمسئولين بينما كانت اقل العوامل تأثيرا على فجوة التوقعات في التدقيق حسب رأي المدققين هو أتعاب وأجور مدقق الحسابات ، أما حسب رأي مسئولي الائتمان فإن أقل العوامل تأثيرا هو واجبات المدقق ومسئولياته حول صحة الأرقام المحاسبية .

2-5 النتائج

نتيجة للتحليل الإحصائي فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

1. هناك فجوة في التوقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق باستقلالية المدقق وحياده .
2. يوجد فجوة في التوقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بمسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

3. يوجد فجوة في التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق بأثر أتعاب وأجور مدقق الحسابات على نوعية التدقيق .

4. لا يوجد فجوة في التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان حول واجبات المدقق ومسئولياته حول صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية .

5. لا يوجد فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان حول مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية .

6. لا يوجد فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان فيما يتعلق مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية .

7. كانت أراء المدققين ومسئولي الائتمان متفقة على أن أكثر العوامل أثراً على فجوة التوقعات في التدقيق هو استقلالية المدقق وحياده ، بينما اختلفت آراؤهم حول اقل العوامل تأثيرا على فجوة التوقعات ، كانت وجهة نظر المدققين على أن أقل العوامل تأثيراً على فجوة التوقعات هي أتعاب وأجور مدقق الحسابات ، كانت مسئولية المدقق نحو صحة الأرقام المحاسبية هي أقل العوامل تأثيراً حسب رأي مسئولي الائتمان.

5-3 مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة

1. أظهرت الدراسة أن هناك فجوة توقعات في التدقيق بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية وذلك فيما يتعلق بواجبات المدقق ومسئولياته حول استقلالية المدقق وحياده ، ومسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية وهذا ما يتوافق مع نتيجة (العمري،2003) ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دراسته تناولت فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين .

كما توافقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (McEnroe&Martins,2001) حول استقلالية

المدقق وحول مسئولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

2. اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (العمري،2003) بعدم وجود فجوة توقعات حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية .

كما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (العمري،2003) بعدم وجود فجوة التوقعات حول واجبات المدقق ومسئولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية ، لكن دراسته أظهرت عدم وجود فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين بشكل عام حول واجبات المدقق ومسئولياته نحو صدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية ولكن يوجد فجوة توقعات بين المدققين والمستثمرين الأفراد بشكل خاص ، وبالتالي فإن فجوة التوقعات اختلفت باختلاف نوع المستجيب إن كان (مستثمرين أفراد أو وسطاء ماليين أو موظفي وحدات إستثمار) .

كما توافقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (McEnroe & Martins,2001) بعدم وجود فجوة التوقعات في التدقيق نحو واجبات المدقق ومسئولياته حول مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية .

3. لم تتفق هذه الدراسة مع دراسة (العمري،2003) حول واجبات المدقق ومسئولياته باكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية ، حيث أظهرت هذه الدراسة عدم وجود فجوة توقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان حول مسئولية المدقق باكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية ، بينما أظهرت دراسة (العمري،2003) وجود فجوة توقعات بشكل عام بين المدققين والمستثمرين عن اكتشاف التضليل في القوائم المالية ، حيث عزا (العمري،2003) وجود فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين الأفراد إلى عدم الإلمام من قبل المستثمرين الأفراد بحدود مسؤوليات المدقق ، إضافة إلى مغالاة المستثمرين الأفراد بتوقعاتهم حول مسئوليات المدققين باكتشاف التلاعب الذي يرتكبه الموظفون والإدارة .

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

6-1 الاستنتاجات

بناءً على نتائج الدراسة ، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

1. إن تقديم المدقق لخدمات استشارية للشركة المدقق عليها ، يعمل على اتساع فجوة التوقعات بين المدققين و مسئولي الائتمان ، حيث كانت توقعات مسئولي الائتمان تميل إلى عدم تقديم مدققي الحسابات لاستشارات للشركات المدقق عليها لأن ذلك يؤثر على استقلاليتهم وحيادهم ، بينما لم يرى مدققو الحسابات بأن تقديم الخدمات الاستشارية يؤثر على حيادهم واستقلاليتهم ، حيث أن المادة (6-أ) من نظام رقم (7) لسنة 2006 لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تجيز لمزاول مهنة المحاسبة القانونية ، تقديم الاستشارة والخبرة المهنية في المجالات المحاسبية والضريبية إضافة لأعمال التدقيق (ملحق رقم 1).
2. إن ارتباط المدقق مع الشركة لفترة طويلة يزيد من وجود فجوة التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان ، حيث يرى مدققو الحسابات بأن قيامهم بالتدقيق على الشركات لفترة طويلة لا يؤثر على حيادهم ، كما أن المادة رقم (33) من قانون مزاولة المهنة المؤقت رقم (73) لسنة 2003 حددت للمدققين فترة أربع سنوات متتالية للتدقيق على الشركات المساهمة على أن تؤخذ موافقة الهيئة العليا لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين على ما زاد على ذلك (ملحق رقم 1)، بينما يرى مسئولو الائتمان بأن ارتباط المدققين لفترة زمنية طويلة يؤثر على استقلاليتهم وحيادهم.
3. إن عدم تحديد حد أدنى لأجور وأتعاب التدقيق ، يؤثر على نوعية التدقيق ، مما يزيد من فجوة التوقعات بين المدققين ومسئولي الائتمان ، حيث يرى المدققون بأن الضغط على أتعاب

وأجور التدقيق لا يؤدي إلى إنفاق وقت أقل على عملية التدقيق بخلاف رأي مسئولي الائتمان الذين يرون أن الضغط على أجور المدققين يؤدي إلى إنفاق وقت أقل على عملية التدقيق ، وتؤثر على نوعية التدقيق .

6-2 التوصيات

استناداً إلى ما تم التوصل إليه من استنتاجات ، **يوصي** الباحث بما يلي:

1. ضرورة قيام جمعية مدققي الحسابات بوضع التشريعات والقوانين اللازمة لتضييق فجوة التوقعات .
2. ضرورة قيام جمعية مدققي الحسابات بالتشديد على المدققين بضرورة التزامهم باستقلاليتهم وحيادهم عن الشركات المدقق عليها .
3. النظر في إلزام الشركات بتغيير مدقق الحسابات بعد فترة لا تزيد عن أربع سنوات كحد أقصى ، وذلك بإصدار مادة من جمعية المحاسبين القانونيين بدلاً عن المادة (33) للقانون المؤقت رقم (73) لسنة 2003 والتي تجيز تعيين نفس المحاسب القانوني للشركة المساهمة لفترة تزيد عن أربع سنوات متتالية شريطة أن تؤخذ موافقة الهيئة العليا .
4. إعادة النظر في بعض التشريعات والمواد الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات والتي تسمح بتقديم الاستشارات والخبرة المهنية في المجالات المحاسبية والمالية والضريبية إلى جانب أعمال التدقيق لنفس المنشأة المدقّق عليها .
5. وضع حد أدنى لأتعاب وأجور مدققي الحسابات من قبل جمعية مدققي الحسابات،حتى لا يكون هناك منافسة من قبل مكاتب التدقيق للحصول على العميل مما قد ينعكس سلباً على نوعية التدقيق .

6. ضرورة عقد جمعية مدققي الحسابات لدورات تثقيفية للجمهور العام ، لتعـريفهم بمهـام المدقق وواجباته عند إجرائه لعملية التدقيق .

3-6 اقتراحات للدراسات اللاحقة

يوصي الباحث باستمرار الدراسات البحثية في مجال فجوة التوقعات في التدقيق ، وذلـك بتناول فجوة التوقعات بين المدققين ومقدري ضـريبة الـدخل باعتبـارهم أحـد الأطـراف المستخدمة للبيانات المالية، وإجراء دراسة لفجوة التوقعات بين المدققين والأساتذة الأكاديميين في الجامعات المختصين بتدريس مادة التدقيق ،كما يمكن اجراء دراسة تتناول العلاقة بـين المتغيرات الديموغرافية للمجيبين وأثرها على فجوة التوقعات، حيث أن مثل هذه الدراسات قد تعمل على تقليص فجوة التوقعات في التدقيق .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب

- الإتحاد الدولي للمحاسبين .**إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**.ترجمة :جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،عمان،2008م.
- لطفي، أمين. 2005م.مسئوليات المراجع وفجوة توقعات المراجعة. ف: **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**. الدار الجامعية، الإسكندرية،ص781-789 .
- محمد، محمد الفيومي. والدميري ،علاء الدين. وشتيوي، أيمن. 2006م. **دراسات متقدمة في المراجعة**. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- المطارنه، غسان، 2006م. **تدقيق الحسابات المعاصر- الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- النجار، نبيل، 2007م.**الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية مع تطبيقات برمجية SPSS**،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان.

الأبحاث والدوريات والقوانين

- الباز، مصطفى. 1999م. **استخدام نظرية السببية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية: دراسة ميدانية على محافظات القناة بجمهورية مصر العربية**. المجلة العربية للمحاسبة،3(1):65-106 .

- جربوع، يوسف. 2004م. **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة.** مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية) ،12(2):367-389 .

- حجير، إسماعيل. 2001م. **فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في الأردن** . رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،عمان،الأردن .

- الذنيبات،علي. 2003م. **بنية فجوة التوقعات وأسبابها: دليل من الأردن.** مجلة دراسات- العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية ،30(1):108-127 .

- السديري، فهده. والعنقري، حسام. 2004م . **رصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة السعودية : دراسة ميدانية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة، 18(2):117-154 .

- شحاته،ابراهيم. 2006م. **دراسة واختبار تأثير اليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر.** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – كلية التجارة- جامعة الاسكندرية .43(1) .

- قانون الأوراق المالية (رقم 76 لسنة 2002) ، على شبكة الانترنت 2008/10/26 www.jsc.gov.jo/jsc_arabic/regulation_new2004.asp

- قانون الشركات الأردني (رقم 22 لسنة 1997) وتعديلاته ، على شبكة الانترنت 2008/10/23 www.ccd.gov.jo/inside_frame.php?legislation&sl_id=5140

- قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية – قانون مؤقت رقم (73 لسنة 2003)، نشر في الصفحة 3307 من العدد (4606) من الجريدة الرسمية بتاريخ (2003/6/16).

- العمري ، بكر. 2003م .**فجوة التوقعات بين المستثمرين ومدققي الحسابات في الأردن .** رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ،إربد ، الأردن.

- لطفي، منير.2001م. **انطباع مسؤولي الإقراض والائتمان عن تقرير مدقق الحسابات.** مجلة دراسات– العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية،28(2):395-407 .

- متولي، سامي.1993م. **فجوة التوقعات في المراجعة – أسبابها وسبل تضييقها.** المجلة العلمية لكلية التجارة –جامعة الأزهر،192:210-195 .

- نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية (رقم 7 لسنة 2006)،نشر في الصفحة 187 من العدد (4744) من الجريدة الرسمية بتاريخ (2006/2/1).

ثانياً : المراجع الأجنبية

Books:

- Sekaran, U. 2003. *Research Methods for Business*, John Wiley and Sons.

Periodicals:

- AICPA, 1978. *The Report of the Cohen Commission to Study the Auditor's Responsibility.*
- Alleyne, Philmore. And Howard, Michael. 2005. An Exploratory Study of Auditors Responsibility for Fraud Detection in Barbados. *Managerial Auditing Journal. 20(3): 284-303.*
- Almer, E. Dreike. And Brody, Richard. G. 2002. An Empirical Investigation of Context – Dependent Communication between Auditors and Bankers. *Managerial Auditing Journal, 17(8): 478-486.*

- Ar.wikipedia. Madoff scandal. Retrieved January,28,2009 from the World Wide Web http://ar.wikipedia.org/wiki/Madoff-Scandal
- Best, P., Buckby, S. and Tan, C. 1996. *The Audit Expectation Gap in Singapore- Evidence in Support of the Long-term Audit Report.* Working Paper No. 1999-012.
- Benedetto, F. and De Castri, S. 2005.*There Is Something about Parmalat.* Retrieved August, 4 ,2008 from the World Wide Web : http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=896940
- Butler, S. and Ward, B. and Zimbelman, F. 2000. The Expectation Gap- Auditors and Investors Perception of Auditors Fraud Detection Responsibilities. *The Accounting Review .72(2): 275-284.*
- Carol, A. and Evans, R. 2004. Accountability, Completeness, Credibility and the Audit Expectation Gap. *Journal of Corporate Citizenship.14, 97-115.*
- Chandler, R. And Edwards, J. 1996 .Recurring Issues in Auditing: Back to Future. *Accounting Auditing and Accountability Journal. 9(2): 4-29.*
- Dixon, R. and Woodhead, A. D. An Investigation of the Expectation Gap in Egypt. *Managerial Auditing Journal. 21(3): 293-302.*
- En.wikipedia. Bankruptcy of Lehman Brothers.2008. Retrieved January,29,2009 from the World Wide Web http://en.wikipedia.org/wiki/bankrupcy_of_lehman_brothers
- Epstein, M. and Marshall A. 1994. Investors Views of Audit Issuance, Recent Evidence of the Expectation Gap. *Journal of Accountancy.177, 60-65.*

- Fadzly, Mohamed . and Ahmad, Zauwiyah. 2004. Audit Expectation Gap - The case of Malaysia. *Managerial Auditing Journal. 19(7): 897-915*
- Handley-Schachler, Morrison. and Li, Steven.2005. *International Effects of The Andersen Accounting and Accounting Scandals: Some Evidence from the US, UK and Australian Stock Markets.* Discussion Papers No.202. Queensland University of Technology, Queensland, Australia.
- Haniffa, R. And Hudaib, M. 2007. Locating Audit Expectation Gap within a Cultural Context: the case of Saudi Arabia. *Journal of International Auditing, Auditing and Taxation. 16,179-206.*
- Healy, Paul M. and Palepu, Krishna G. 2003. The Fall of Enron. *Journal of Economic Perspectives. 17(2): 3-26.*
- Hojskov, L. 1998. *The Expectation Gap between Users and Auditors materiality Judgment in Denmark.* The Second Asian Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference.
- Humphrey, C., Moizer, P. and Truly, W. 1992 .The Expectation Gap in Britain, An Empirical Investigation. *Accounting and Business Research. 23(91): 395-411.*
- Lee, T., Ali, A. and Gloeck, J. 2008. A Study of Auditors' Responsibility for Fraud Detection in Malaysia. *Southern African Journal of Accountability and Auditing Research. 8, 27-34.*
- Lin, Z. Jun. and Chen, Feng. 2004. An Empirical Study of the Audit Expectation Gap in the People Republic of China. *International Journal of Auditing, 8, 93-115.*
- McEnroe, J. and Martens S. 2001. Auditors and Investors Perceptions of the Expectation Gap. *American Accounting Association - Accounting Horizons. 15(2): 345-358.*

- Monroe, G. and Woodliff, D. 1994. An Empirical Investigation of the Audit Expectation Gap: Australian Evidence. *Accounting and Finance. 34(1):47-74.*
- Ojo, Marianne. 2006. *Eliminating the Audit Expectation Gap: Myth or Reality*. Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No.232.posted 07. Retrieved September,2,2008 from the World Wide Web: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/232/
- Porter, B. 1993. An Empirical Study of the Audit Expectation-Performance Gap. *Accounting and Business Research.24 (93):49-68.*
- Saha, A. and Baruah, S. 2008. Audit Expectation gap in India: An empirical Survey. *Journal of Audit Practice. 5(2): 68-83.*
- Sidani, Yusuf. 2007. The Audit Expectation Gap: Evidence from Lebanon. *Managerial Auditing Journal .22(3): 288-302.*
- Schelluch, Peter. And Gay, Grant. 2006. Assurance provided by Auditors report on Prospective Financial Information: Implications for The Expectation Gap. *Accounting and Finance Journal.46, 653-676.*
- Sikka, P., Puxty, A., Willmott, H. and Cooper, C. 1998. *The Impossibility of The Expectation Gap: Some Theory and Evidence, Critical Perspectives in Accounting. 9, 299-330.*
- Sweeny, B. 1997. Bridging the expectation gap – on Shakey foundations. *Journal Of accountancy .29(2): 18-20.*

ملحق رقم (1)

نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية في الأردن

نظام رقم (7) لسنة 2006

المادة (4) يحظر على المحاسب القانوني المزاول لأعمال التدقيق أو المحاسبة القيام بأي مما يلي:

أ- احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أي مهنة أخرى.

ب- تدقيق حسابات أي شركة يكون شريكا أو مساهما فيها.

ج- القيام بالدعاية لنفسه بأي وسيلة من وسائل الإعلان بطريقة تسيء للمهنة .

د- المضاربة أو المنافسة غير المشروعة لأي محاسب قانوني آخر للحصول على العميل.

هـ- إفشاء المعلومات والأسرار التي اطلع عليها من خلال عمله إلا في المجالات التي يجيزها القانون وللجهات التي يسمح أو يوجب تقديم تلك المعلومات والأسرار إليها .

و- إبداء رأي مخالف لحقيقة ما تتضمنه البيانات المالية والتوقيع على تقارير عن حسابات لم يقم بتدقيقها أو لم يدققها أي من العاملين تحت إشرافه.

ز- الشهادة والتوقيع على عدالة بيانات وحسابات ختامية وميزانيات لا تعكس الوضع المالي العادل للجهة التي كلف بتدقيق حساباتها.

ح- ارتكاب خطأ مهني أو إهمال يلحق الضرر بالغير.

ط- التعامل باسهم وسندات الجهة التي يدقق حساباتها سواء كانت بصورة مباشـرة أو غيـر مباشرة بإسمه أو من خلال احد موظفيه .

ي- الاشتراك في تأسيس الشركة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضوا في مجلس إدارتهـا أو الاشتغال بصفة دائمة بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها.

المادة (5) يلتزم المحاسب القانوني المزاول لأعمال التدقيق أو المحاسبة بما يلي:

أ- التقيد بمعايير التدقيق والمحاسبة المعتمدة للمهنة وقواعد السلوك المهني .

ب- المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها بحكم ممارسته للمهنة .

ج- القيام بتخطيط إجراءات التدقيق وتنفيذها للحصول على تأكيد معقـول فيمـا إذا كانـت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري .

د- شمول إجراءات التدقيق والفحص على أساس اختباري للبيانات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية وتقييم الأسس المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التـي أجرتهـا الإدارة وتقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية .

هـ- فحص الأنظمة المالية وأنظمة الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للتدقيق .

و- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة ومحاضره والتعليمات الصادرة عنه.

ز- التأكد من أن الحسابات والسجلات منظمة بصورة أصولية .

ح- التأكد من أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع الحسابات .

ط- تبليغ الجهات الرسمية عن أي اختلاس يتم اكتشافه في أموال الجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها أو التلاعب أو التزوير في هذه الحسابات.

ي- تقديم تقرير إلى الهيئة العامة أو الجهة التي عينت المحاسب القانوني على ان يتضمن هذا التقرير إبداء الرأي حول البيانات المالية التي دققها .

المادة (6) يجوز للمحاسب القانوني المزاول للمهنة لأعمال التدقيق بالإضافة للأعمال الرئيسية الموكلة إليه القيام بما يلي:

أ- تقديم الاستشارة والخبرة المهنية في المجالات المحاسبية والمالية والضريبية والاقتصادية وأنظمة المعلومات .

ب- القيام بأعمال التحكيم والتصفية والخبرة والقوامة في المجالات المنصوص عليها في البند (أ) من هذه الفقرة.

ج- القيام بأعمال دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات المالية والإحصائية وجمع المعلومات الاقتصادية لحساب الغير وإعداد النظم الداخلية وأعمال تقييم الأداء والأعمال بما لا يتعارض مع قواعد وسلوك المهنة.

لا يجوز للمحاسب القانوني الذي يعمل في وظيفة رئيسية تتعلق بأعمال المحاسبة القيام بالأعمال المنصوص عليها أعلاه.

قانون مؤقت رقم (73) لسنة 2003

قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية

المادة (33) لا يجوز إختيار محاسب قانوني لتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسئولية المحدودة مدة تزيد على أربع سنوات متتالية على أن تؤخذ موافقة الهيئة العليا على ما زاد على ذلك .

ملحق رقم (2)

المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنية(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2008).

معيار التدقيق الدولي 200

الاهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية

التشكك المهني – يجب على المدقق التخطيط لعملية التدقيق وأدائها متخذاً موقف التشكك المهني ومدركاً أنه قد توجد حالات تتسبب في أن تكون البيانات المالية غير صحيحة بشكل جوهري.

التأكيد المعقول – على المدقق الذي يقوم بإجراء عملية التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ ، والتأكيد المعقول هو مفهوم يتعلق بجمع أدلة التدقيق اللازمة لأن يستنتج المدقق أنه لا توجد أخطاء جوهرية في البيانات المالية مأخوذة ككل ، والتأكيد المعقول يتعلق بعملية التدقيق بكاملها .

كما لا يستطيع المدقق الحصول على تأكيد مطلق بسبب وجود تحديات ذاتية في عملية التدقيق تؤثر على قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وهذه التحديات تنجم عن عوامل مثل استخدام الفحص ، والتحديات الذاتية للرقابة الداخلية ، وحقيقة أن معظم أدلة التدقيق تكون مقنعة وليست قاطعة .

المسؤولية عن البيانات المالية – بينما يكون المدقق مسئولاً عن تكوين وبيان رأيه المهني حول البيانات المالية ، فإن مسئولية إعداد وعرض البيانات المالية هي من واجب إدارة

المنشأة.البيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المطبق هي مسئولية إدارة المنشأة ، مع الإشراف من جانب المكلفين بالرقابة . إن تدقيق البيانات المالية لا يعفي الإدارة من مسئولياتها هذه.

معيار التدقيق الدولي 240

مسئولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية

يتوجب على المدقق القيام بما يلي :

أ- القيام بإجراءات للحصول على معلومات لاستخدامها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

ب-تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى البيانات المالية ومستوى الإثبات ،وبالنسبة للمخاطر المقيمة التي يمكن أن ينجم عنها أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال تقييم تصميم أنظمة الرقابة ذات العلاقة للمنشاة بما في ذلك أنشطة الرقابة المناسبة،وتحديد ما إذا تم تنفيذها.تحديد الاستجابات العامة لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى البيانات المالية ، واعتبار تعيين الموظفين والإشراف عليهم، واعتبار السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشاة ،وإدخال عنصر عدم التنبؤ في اختيار وتوقيت مدى إجراءات التدقيق إلي سيتم أداؤها.

ج- تصميم وأداء إجراءات الرقابة للاستجابة لمخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة .

د- تحديد الاستجابات لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال .

هـ- اعتبار ما إذا كان خطأ ما تم تحديده يدل على وجود احتيال.

و- الحصول على إقرارات كتابية من الإدارة فيما يتعلق بالاحتيال .

ز- الاتصال مع الإدارة والكلفين بالرقابة .

خصائص الاحتيال

من الممكن أن تنشأ الأخطاء في البيانات المالية من الاحتيال أو الخطأ ، والعامل الذي يميز بين الاحتيال والخطأ هو إذا ما كان الإجراء الناجم عن الخطأ في البيانات المالية مقصود أو غير مقصود .

يشير مصطلح **الخطأ** إلى التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ أو إيضاح مثل:

- خطا في جمع بيانات أو معالجتها والتي تعد البيانات المالية منها.
- تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق.
- خطا في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح.

يشير مصطلح **الاحتيال** إلى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى ، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية ، وبالرغم من أن الاحتيال هو مفهوم قانوني واسع لأغراض معيار التدقيق الدولي هذا فان المدقق معني بالاحتيال الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية .

معيار التدقيق الدولي 570

استمرارية المنشأة

إن مسؤولية المدقق هي النظر في مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض استمرارية المنشاة في إعداد البيانات المالية ، والنظر ما إذا كانت هناك شكوك مادية تحتاج للإفصاح عنها حول قدرة المنشاة على الاستمرار ، وعلى المدقق النظر في مدى ملائمة استخدام

الإدارة لفرض الاستمرارية حتى ولو كان إطار تقديم البيانات المالية المستخدم في إعداد البيانات المالية لا يتضمن متطلباً صريحاً لان تقوم الإدارة بإجراء تقييم محدد لقدرة المنشاة على الاستمرار .

كذلك لا يستطيع المدقق التنبؤ بالأحداث اللاحقة أو الظرف المستقبلية التي قد تسبب في أن تتوقف المنشاة عن الاستمرار ، وتبعا لذلك فان عدم وجود إشارة إلى الشك في الاستمرارية في تقرير المدقق لا يمكن النظر إليه كضمان لقدرة المنشاة على الاستمرار .

قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين

شكل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ، مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين لوضع وإصدار ، بناء على سلطته ، معايير عالية المستوى فيما يخص السلوك الأخلاقي ومعايير أخلاقية عالية الجودة ، حيث يحدد الجزء الأول من هذه المعايير ، المبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين ، والتي تتطلب من المحاسب المهني أن يلتزم بها وهي كالتالي :

أ- النزاهة: يجب أن يكون المحاسب المهني أميناً وصادقا في جميع العلاقات المهنية والتجارية.

ب- الموضوعية: يجب أن لا يسمح المحاسب المهني بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير المفرط للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية أو التجارية.

ج- الكفاءة المهنية والعناية اللازمة: يقع على عاتق المحاسب المهني واجب مستمر في المحافظة على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان أن يستلم العميل أو صاحب العمل خدمات مهنية كفؤه مبنية على التطورات الحالية في الممارسات والتشريعات

والأساليب ، وينبغي على المحاسب المهني أن يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعـــايير الفنية والمهنية المعمول بها عند تقديم الخدمات المهنية .

د- السرية: يجب أن يحترم المحاسب المهني سرية المعلومات التي يحصل عليهـا نتيجــة العلاقات المهنية والتجارية وينبغي أن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات لأطــراف ثالثــة دون تفويض صحيح ومحدد إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها، كما لا يجب أن تستخدم المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها نتيجة العلاقــات المهنيـــة والتجارية للمنفعة الشخصية للمحاسب المهني أو الأطراف الثالثة .

ه- السلوك المهني: يجب أن يلتزم المحاسب المهني بالقوانين والأنظمة ذات الصلة ، وينبغي أن يتجنب أي عمل يسيء إلى سمعة المهنة .

ملحق رقم (3)

قانون الأوراق المالية والتعليمات والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق

صادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بالاستناد لأحكام المادة (12/ف) من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002.

المادة (16) تُعتمد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين لغايات تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

المادة (17) يشترط في مدقق حسابات أي جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة ما يلي :

أ – أن يكون حاصلاً على إجازة مزاولة المهنة سارية المفعول .

ب– أن يكون عضواً في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين .

ج -أن يكون مصنفاً بالفئة (أ) وفقاً لنظام تصنيف المدققين المعمول به .

د – أن يكون قد مارس المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل بعد حصوله على إجازة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات .

هـ– أن يشاركه أو يعمل في مكتبه مدقق واحد أو اكثر ممن تتوفر فيهم الشروط السابقة .

المادة (18) مع مراعاة أحكام قانون الشركات يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات الخارجي للشركة الأمور التالية :

أ – تاريخ التقرير .

ب– اسم مكتب التدقيق واسم وتوقيع المدقق ورقم رخصته وفئة تصنيفه وعنوانه .

ج– البيانات المالية التي يشملها التقرير .

د – إقرار بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية .

هـ– رأي المدقق حول صحة وعدالة البيانات المالية والشهادة بأن هذه البيانات قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

المادة (19) مع مراعاة أحكام قانون الشركات المعمول به ، إذا تحفظ مدقق حسابات الشركة أو أبدى رأياً معاكساً أو امتنع عن إبداء الرأي في تقريره حول البيانات المالية السنوية ، فعليه أن يبين أسباب ذلك بوضوح وان يبين أي آثار لهذه الأسباب على البيانات المالية وإعلام الهيئة بذلك، وعلى الشركة المعنية تزويد الهيئة خطياً برأيها حول تقرير مدقق الحسابات المشار إليه في هذه المادة، خلال أسبوعين من تاريخ استلامها لذلك التقرير.

المادة (20) إذا تم انتخاب مدقق حسابات جديد للشركة ، أو تم تغييره خلال السنة ، أو شغر مكانه لأي سبب فعلى الشركة وخلال أسبوعين من تاريخ حدوث ذلك إعلام هيئة الأوراق المالية بذلك بكتاب خطي متضمناً ما يلي:

أ – بيان فيما إذا اعتذر المدقق عن القيام بمهمته وسبب ذلك .

ب– بيان فيما إذا كان هناك خلاف بين المدقق ومجلس إدارة الشركة .

ج– بيان فيما إذا تضمن تقرير المدقق تحفظاً على البيانات المالية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين .

المادة (21) إذا اعتذر مدقق حسابات أي شركة مصدرة عن القيام بتدقيق حساباتها لأي سبب من الأسباب، أو نشأ خلاف بينه وبين إدارة تلك الشركة فعليه إعلام الهيئة خطياً بأسباب اعتذاره أو الخلاف حسب واقع الحال وذلك خلال أسبوعين من حدوث ذلك.

ملحق رقم (4)

قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته

المادة (192) الشركات الملزمة بانتخاب مدقق حسابات

أ- تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأسهم والشركة المحدودة المسؤولية والشركة المساهمة الخاصة مدققا أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لسنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابهم، أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب ويتوجب على الشركة تبليغ المدقق المنتخب خطيا بذلك خلال أربعة عشر يوما من تاريخ انتخابه.

ب- إذا تخلفت الهيئة العامة للشركة عن انتخاب مدقق الحسابات أو اعتذر المدقق الذي انتخبته عن العمل أو امتنع عن القيام به لأي سبب من الأسباب أو توفي فعلى مجلس الإدارة أن ينسب للمراقب ثلاثة من مدققي الحسابات على الأقل وذلك خلال أربعة عشر يوما من تاريخ شغور هذا المركز ليختار احدهم.

المادة (193) واجبات مدقق الحسابات

يتولى مدققو الحسابات مجتمعين أو منفردين القيام بما يلي :

أ- مراقبة أعمال الشركة.

ب- تدقيق حساباتها وفقا لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية.

ج- فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملائمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.

د- التحقق من موجودات الشركة وملكيتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها.

هـ- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والهيئة العامة والتعليمات الصادرة عن الشركة وأي بيانات يتطلب عملهم ضرورة الحصول عليها والتحقق منها.

و- أي واجبات أخرى يترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون وقانون مهنة تدقيق الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

ز) يقدم مدققو الحسابات تقريرا خطيا موجها للهيئة العامة وعليهم أو من ينتدبونه أن يتلو التقرير أمام الهيئة العامة.

ملحق رقم (5)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية طيبة وبعد

يسرني أن أقدم إليكم هذه الاستبانه المتعلقة بدراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومسئولي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة اليرموك.

إن مشاركتكم في تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة، سيساعد الباحث على تحقيق أهداف الدراسة والخروج بالنتائج والتوصيات الدقيقة.

لذا نرجو من حضرتكم الإجابة على أسئلة الاستبانه بأمانه وموضوعية، مع التأكيد على أن المعلومات التي ستزودونا بها ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

وتفضوا بقبول فائق الاحترام

الباحث

حسن "محمد أنور" منصور

طالب ماجستير – قسم المحاسبة – جامعة اليرموك

الجزء الأول:

المعلومات الشخصية (لاستعمال مكاتب التدقيق):-

يرجي التكرم بوضع إشارة (×) في المربع المناسب .

1 – المؤهل العلمي:

☐ دكتوراه ☐ ماجستير

☐ بكالوريوس ☐ دبلوم

☐ أخرى، (يرجى ذكرها) ____________

2 – التخصص العلمي:

☐ المحاسبة ☐ القانون

☐ العلوم المالية والمصرفية ☐ أخرى، (يرجى ذكرها) ____________

3 – المؤهل المهني:

☐ CPA ☐ CA

☐ محاسب قانوني أردني JCPA ☐ أخرى، (يرجى ذكرها) ____________

4 – عدد سنوات الخبرة العملية في التدقيق:

☐ أقل من 3 سنوات ☐ 3 – 6 سنوات

☐ 7 – 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

5 – العمر:

☐ أقل من 25 سنة ☐ 25 – 35 سنة

☐ 36 – 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

6 – عدد المدققين العاملين في المكتب الذي تعمل به:

☐ 1 – 3 ☐ 4 – 6

☐ 7 – 10 ☐ 11 – 15

☐ أكثر من 15

7 – هل تحمل شهادة مزاولة المهنة في الأردن:

☐ نعم ☐ لا

8 – عدد الشركات المساهمة العامة التي يقوم المكتب بتدقيق حساباتها:

☐ العدد ____________

9 – هل المكتب مرتبط مع شركات تدقيق دولية:

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، يرجى ذكرها ____________

الجزء الأول:

المعلومات الشخصية (لاستعمال مسئولي الائتمان):-

يرجي التكرم بوضع إشارة (×) في المربع المناسب .

1 – المؤهل العلمي:

- ☐ دكتوراه
- ☐ ماجستير
- ☐ بكالوريوس
- ☐ دبلوم
- ☐ أخرى، (يرجى ذكرها) __________

2 – التخصص العلمي:

- ☐ المحاسبة
- ☐ العلوم المالية والمصرفية
- ☐ أحد تخصصات العلوم الإدارية
- ☐ أخرى، (يرجى ذكرها) __________

3 – عدد سنوات الخبرة العملية في تحليل الائتمان:

- ☐ أقل من 3 سنوات
- ☐ 3 – 6 سنوات
- ☐ 7 – 10 سنوات
- ☐ أكثر من 10 سنوات

4 – العمر:

- ☐ أقل من 25 سنة
- ☐ 25 - 35 سنة
- ☐ 36 – 50 سنة
- ☐ أكثر من 50 سنة

5 – المركز الوظيفي في دائرة الائتمان:

- ☐ مدير ائتمان
- ☐ مسئول ائتمان
- ☐ ضابط ائتمان
- ☐ أخرى، (يرجى ذكرها) __________

الجزء الثاني :

يرجى التكرم بوضع إشارة (×) أمام الإجابة المناسبة:

أولاً: واجبات المدقق ومسؤولياته نحو صحة الأرقام المحاسبية .

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	على المدقق التأكد من أن السياسات المحاسبية المتبعة لدى الشركة المدقَق عليها تعكس الواقع الاقتصادي لعملياتها التجارية والتي تبنى على أساسها القوائم المالية.				
2-	على المدقق التأكد من التزام إدارة الشركة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .				
3-	على المدقق التحقق من عدم وجود مغالاة من قبل إدارة الشركة بإجراء التقديرات المحاسبية التي تنعكس إيجابا على القوائم المالية.				
4-	على المدقق أن يتحقق من مدى سلامة وفاعلية النظم والسياسات المحاسبية المستخدمة لدى الشركة المدقَق عليها.				
5-	على المدقق أن يتحقق من مدى عدالة ما تعكسه القوائم المالية حول نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة المدقَق عليها.				
6-	على المدقق أن يقوم بتقويم السياسات المحاسبية للشركة المدقَق عليها.				
7-	إن التقرير النظيف الذي يصدره مدقق الحسابات يعني ان الشركة ناجحة اقتصادياً .				

ثانياً : استقلالية المدقق وحياده .

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
8-	على المدقق أن يحافظ على استقلاليته عن الشركة المدقَق عليها.				
9-	إن ارتباط المدقق مع الشركة لفترة طويلة يؤثر على استقلاليته وحياده .				
10-	إن تغيير المدقق بعد فترة زمنية يزيد من استقلاليته عن الشركة المدقَق عليها .				
11-	على مدقق الحسابات أن لا يقدم خدمات استشارية للشركة المدقَق عليها .				
12-	يجب أن لا يكون هناك مصلحة مادية للمدقق مع الشركة المدقَق عليها.				

ثالثاً : مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
13-	على المدقق التأكد من أن الشركة المدقَق عليها سوف تستمر في أعمالها في المستقبل القريب عند إصداره تقرير غير متحفظ .				
14-	على المدقق التأكد من أن الشركة المدقَق عليها سوف تستمر في أعمالها في المستقبل البعيد عند إصداره تقرير غير متحفظ .				

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
15-	على المدقق أن يشير في تقريره إلى أي مشاكل في استمرارية الشركة المدقَق عليها .				
16-	على المدقق الحصول على المؤشرات التي تفيد بأن الشركة مستمرة في أعمالها .				
17-	على المدقق أن يقدر إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة الشركة على الاستمرارية.				

رابعاً: مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية .

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
18-	على المدقق التأكد من أن القوائم المالية خالية من الخطأ والاحتيال الناتج عن تلاعب الإدارة .				
19-	على المدقق التأكد من أن القوائم المالية خالية من الخطأ والاحتيال الناتج عن تلاعب موظفي الشركة .				
20-	على المدقق التحقق من عدم وجود عمليات غير قانونية مرتكبة من قبل ادارة الشركة .				
21-	على المدقق الحصول على تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من الأخطاء المادية وحالات الغش .				
22-	إن المدقق مسئول عن التحقق من سلامة نظام الرقابة الداخلي للشركة المدقَقة.				
23-	إن المدقق غير مسئول عن منع حالات الغش والخطأ .				
24-	إن المدقق مسئول عن تقييم دور المدقق الداخلي.				

خامساً مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية .

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
25-	على المدقق التأكد بأنه تم الإفصاح عن التغيير في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية.				
26-	على المدقق التأكد بأنه تم الإفصاح عن الأسباب التي أدت إلى تغيير في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية.				
27-	يلتزم المدقق بالتحقق من وجود إفصاح كاف عن البيانات المالية المهمة لمستخدم القوائم المالية.				
28-	يلتزم المدقق بالتحقق من وجود افصاح كافٍ عن مشاكل الاستمرارية للشركة المدقَق عليها .				
29-	على المدقق أن يفصح في تقريره عن عمليات الغش والتضليل الناتجة عن تلاعب الإدارة والموظفين.				

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
30-	على المدقق الإفصاح عن عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلي اللازم لحماية موجودات الشركة موضع التدقيق.				

سادساً: أتعاب وأجور مدقق الحسابات.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
31-	إن الضغط على أتعاب وأجور مدقق الحسابات تؤثر على نوعية التدقيق				
32-	يجب أن لا يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمته مقابل أجر يتوقف على النتائج .				
33-	إن الضغط على أجور المدققين يؤدي إلى إنفاق وقت أقل على عملية التدقيق .				
34-	إن انتشار المنافسة بين مكاتب التدقيق للحصول على العميل يؤدي إلى انخفاض الأتعاب المهنية للمدقق وانخفاض كفاءة التدقيق.				

سابعاً : يرجى ترتيب العوامل التالية من حيث درجة تأثيرها على فجوة التوقعات ، وذلك بإعطائها درجات من (1-6) .

العوامل	الدرجة
واجبات المدقق ومسؤوليته نحو صحة الأرقام المحاسبية	
استقلالية المدقق وحياده	
مسئولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية	
مسئولية المدقق بإكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية	
مستوى الإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية	
أتعاب وأجور مدقق الحسابات	

ثامناً : هل هناك مؤشرات أخرى تعكس فجوة التوقعات بين المدققين ومتخذي قرارات منح الائتمان؟ (يرجى ذكرها)

فجوة التوقعات: الاختلاف في التوقعات بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية، حول واجبات ومسؤوليات المدققين المفترض القيام بها Monroe & Woodliff,1993)

ملحق رقم (6)

أسماء البنوك التجارية الأردنية التي وزعت عليها الاستبانات

البنك	عدد الاستبانات
1. البنك العربي	6
2. بنك الإسكان للتجارة والتمويل	6
3. البنك الأهلي الأردني	6
4. بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	6
5. بنك الأردن	6
6. البنك العربي الإسلامي الدولي	6
7. البنك الأردني للاستثمار والتمويل	6
8. Capital Bank	6
9. بنك القاهرة عمان	6
10. البنك الأردني الكويتي	6

ملحق رقم (7)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة المدققين عن أسئلة الاستبانة

السؤال	موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	38	51.4	28	37.8	8	10.8	-	-
2	50	67.6	23	31.1	1	1.4	-	-
3	36	48.6	36	48.6	2	2.7	-	-
4	37	50	33	44.6	4	5.4	-	-
5	35	47.3	39	52.7	-	-	-	-
6	27	36.5	32	43.2	15	20.3	-	-
7	5	6.8	13	17.6	27	36.5	29	39.2
8	54	73	18	24.3	2	2.7	-	-
9	6	8.1	23	31.1	36	48.6	9	12.2
10	7	9.5	24	32.4	37	50	6	8.1
11	7	9.5	23	31.1	38	51.4	6	8.1
12	35	47.3	36	48.6	2	2.7	1	1.4
13	25	33.8	45	60.8	3	4.1	1	1.4
14	9	12.2	44	59.5	20	27	1	1.4
15	31	41.9	42	56.8	1	1.4	-	-
16	25	33.8	46	62.2	3	4.1	-	-
17	23	31.1	47	63.5	3	4.1	1	1.4
18	26	35.1	26	35.1	18	24.3	4	5.4
19	23	31.1	29	39.2	17	23	5	6.8
20	24	32.4	46	62.2	4	5.4	-	-
21	51	68.9	23	31.1	-	-	-	-
22	29	39.2	39	52.7	5	6.8	1	1.4
23	24	32.4	45	60.8	5	6.8	-	-
24	17	23	40	54.1	15	20.3	2	2.7
25	43	58.1	30	40.5	1	1.4	-	-
26	39	52.7	21	28.4	14	18.9	-	-
27	31	41.9	42	56.8	1	1.4	-	-

-	-	2.7	2	55.4	41	41.9	31	28
-	-	10.8	8	56.8	42	32.4	24	29
2.7	2	20.3	15	50	37	27	20	30
10.8	8	37.8	28	40.5	30	10.8	8	31
1.4	1	2.7	2	35.1	26	60.8	45	32
6.8	5	51.4	38	31.1	23	10.8	8	33
10.8	8	13.5	10	45.9	34	29.7	22	34

ملحق رقم (8)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة مسئولي الائتمان عن أسئلة الاستبانة

السؤال	موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	27	51.9	24	46.2	1	1.9	-	-
2	33	63.5	16	30.8	3	5.8	-	-
3	31	59.6	20	38.5	1	1.9	-	-
4	28	53.8	22	42.3	2	3.8	-	-
5	32	61.5	20	38.5	-	-	-	-
6	9	17.3	27	51.9	16	30.8	-	-
7	4	7.7	8	15.4	8	50	14	26.9
8	43	82.7	9	17.3	-	-	-	-
9	12	23.1	33	63.5	6	11.5	1	1.9
10	12	23.1	30	57.7	10	19.2	-	-
11	14	26.9	21	40.4	16	30.8	1	1.9
12	41	78.8	10	19.2	1	1.9	-	-
13	9	17.3	27	51.9	15	28.8	1	1.9
14	7	13.5	12	23.1	31	59.6	2	3.8
15	21	40.4	25	48.1	5	9.6	1	1.9
16	13	25	31	59.6	8	15.4	-	-
17	17	32.7	28	53.8	7	13.5	-	-
18	36	69.2	12	23.1	3	5.8	1	1.9
19	29	55.8	18	34.6	4	7.7	1	1.9
20	17	32.7	28	53.8	7	13.5	-	-
21	27	51.9	23	44.2	1	1.9	1	1.9
22	21	40.4	22	42.3	9	17.3	-	-
23	8	15.4	31	59.6	11	21.2	2	3.8
24	5	9.6	35	67.3	11	21.2	1	1.9
25	34	65.4	18	34.6	-	-	-	-
26	27	51.9	23	44.2	2	3.8	-	-
27	27	51.9	22	42.3	3	5.8	-	-

1.9	1	11.5	6	57.7	30	28.8	15	28
–	–	5.8	3	48.1	25	46.2	24	29
–	–	5.8	3	59.6	31	34.6	18	30
1.9	1	23.1	12	48.1	25	26.9	14	31
3.8	2	3.8	2	19.2	10	73.1	38	32
5.8	3	21.2	11	53.8	28	19.2	10	33
3.8	2	17.3	9	53.8	28	25	13	34